مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة السابعة عشر

تشرين ثاني ٢٠١٤

- اللجنة الوزارية الأردنية السعودية ومنتدى الاعمال الأردني السعودي في الرياض
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم اجتماعات مجلس الأعمال الأردني –الفرنسي في مدينة باريس برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم منتدى الاعمال الأردني التركي تحت رعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي

- ملف العدد

الخطة العشرية

للنهوض بالإقتصاد الوطني

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن

Jordanian Businessmen Association

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK
"أكثر من بنك"

تسوّق أكثر
سافر أكثر مع Fly Plus

استمتع بالمزيد من الأميال مع بطاقات فلاي آند بلاس

استخدم بطاقة ماستركارد "فلاي آند بلاس" من البنك الأردني الكويتي والملكية الأردنية للمشتريات اليومية واكتسب الأميال على برنامج المسافر الدائم "رويال بلاس"

* خاضعة لشروط البنك الأردني الكويتي والملكية الأردنية
* حازت بطاقة فلاي آند بلاس على جائزة أفضل بطاقة ائتمانية مشتركة في الأردن لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على ٥٦٦٧٤٣١

www.jkb.com

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

جمعيــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن
جمعيــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن

في هذا العدد

* افتتاحية العدد	٣
* اللجنة الوزارية الأردنية السعودية ومنتدى الأعمال الأردني السعودي	٤
* جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم اجتماعات مجلس الأعمال الأردني –الفرنسي	٦
* جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم منتدى الأعمال الأردني التركي	١٠
* معالي الدكتور محمد حامد وزير الطاقة والثروة المعدنية الطاقة المتجددة في الأردن فرص الاستثمار والتشريعات الناظمة لهذا القطاع	١٤
* جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف ملتقى الأعمال الفلسطيني	١٨
* الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد اجتماعها السنوي لعام ٢٠١٤	٢٠
* المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين يستضيف دولة الدكتور عدنان بدران	٢٤
* **ملف العدد - الخطة العشرية للنهوض بالإقتصاد الوطني**	**٢٦**
* نقيب مقاولي الانشاءات الأردنيين المهندس أحمد الطراونة عرض قطاع الإنشاءات الأردني بين الواقع والطموح	٣٩
* المنبر الاقتصادي للجمعية يستضيف رئيس لجنة تقييم التخاصية	٤٠
* تنظيم ورشة عمل حول – حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة	٤٦
* هيئة الاستثمار .. الانجازات والفرص الاستثمارية الدكتور خالد ابو ريع رئيس هيئة الاستثمار الأردنية بالوكالة	٤٨
* استقبال الملحق التجاري – في سفارة جمهورية العراق	٥٠
* سفير جمهورية الباكستان يزور الجمعية	٥١
* استقبال سعادة سفيرة الجمهورية التونسية في عمان	٥٣
* المستشار الأول في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يزور الجمعية	٥٤
* مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام	٥٧
* وفد وزارة التجارة الاندونيسية يجتمع مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية	٥٨
* الجمعية تستضيف وفد بنك التصدير والاستيراد التركي	٥٩
* اللجان القطاعية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين	٦٢
* الموقع الإلكتروني لجمعية رجال الأعمال الأردنيين يحصد الجائزة البرونزية	٦٣

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+٩٦٢ ٦ ٥٣٣ ٨٠ ٣٥
فاكس
+٩٦٢ ٦ ٥٣٣ ٧٦ ١٧
البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

ص.ب ٩٢٦١٨٢
عمان ١١١٩٠ الأردن

www.jba.com.jo

جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

في خضم الظروف الاقليمية الصعبة تمكن الأردن بفضل الله تعالى و قيادته الهاشمية الحكيمة من الحفاظ على الامن والاستقرار ومواجهة التحديات الجمة التي تواجه الاقتصاد الأردني الى حد ما مكنت الاقتصاد الوطني من الحفاظ على نموه في ظروف هي الاصعب التي تمر على الأردن منذ سنوات ، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من الظروف والتحديات نموا بنسبة ٢,٨٪ عام ٢٠١٣ وارتفع الى ٣,٢ ٪ للربع الاول من هذا العام ٢٠١٤ ، وبلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ١,٦ مليار دولار مرتفعة بنسبة ٢٠ ٪ ، ووصل الاحتياطي من العملات الصعبة الى ١٤,٣ مليار دولار في النصف الاول لعام ٢٠١٤ ، وزادت الصادرات الوطنية بنسبة ٩,٦ ٪ كما ارتفعت ايرادات قطاع السياحة بنسبة ١٤٪ . هذه الاحصائيات هي مؤشرات على ان الأردن يسير على الطريق الصحيح في الاصلاح الاقتصادي ومواجهة التحديات معتمدا على كفاءات ابناء الوطن المخلصين والامن والاستقرار اللذان ينعم بهما . ومع ذلك ما زال هناك الكثير من الجهود التي يجب ان نبذل للحفاظ على المكتسبات وتمكين الاقتصاد الوطني ، وقد جاءت الرؤية الملكية الثاقبة في رسالة هامة وجهها جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم للحكومة لوضع خطة عشرية للاصلاح الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ومختلف مكونات المجتمع المدني تكون بمثابة خارطة طريق لمستقبل الأردن الذي نريد . لقد قامت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالاضطلاع بدورها الوطني في هذا المجال وبادرت بتقديم رؤيتها للخطة العشرية الى الحكومة ، نقدمها لكم على صفحات هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال وقد اخترناه موضوع هذا العدد .

ويسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين ان تقدم لكم في هذا العدد الجديد من مجلة مجتمع الأعمال عدة موضوعات ، ارتأينا ان نسلط الضوء عليها لاهميتها ، ولنعرض لكم اهم نشاطات الجمعية للنصف الاول من عام ٢٠١٤ التي حرصت من خلالها الجمعية على تحقيق الاهداف المرجوة بخدمة اعضائها وخدمة الاقتصاد الوطني .

لقد نشطت الجمعية في نطاق المشاركة في بحث ومناقشة مشاريع القوانين الاقتصادية التي طرحتها الحكومة وفي مقدمتها قوانين الدخل والاستثمار وعرضت وجهة نظر الجمعية حولها لدولة رئيس الوزراء والوزراء المعنيين وامام اللجان المالية والاقتصادية في مجلس النواب . كما كانت الجمعية مبادرة كما اسلفت باعداد مذكرة للحكومة بخصوص رؤيتها للخطة العشرية وقد اعلنت عن هذه الرؤية في مؤتمرا صحفيا عقد في مقر الجمعية .

هذا ونظمت الجمعية خلال النصف الاول من هذا العام حلقة نقاشية مع دولة الدكتور عدنان بدران حول مستقبل الطاقة في الأردن واخرى مع سعادة الدكتور عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخاصية ، كما شاركت الجمعية في تنظيم منتدى الأعمال الأردني – التركي ، برعاية معالي وزير الاقتصاد التركي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني ، كذلك عقدت دورة جديدة لمجلس الأعمال الأردني – الفرنسي في باريس برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور حاتم الحلواني ، اضافة الى الالتقاء بعدد من السفراء العرب والاجانب لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتلك الدول ، كما استقبلت الجمعية عدد من وفود رجال الأعمال من عدة دول نجملها لكم صفحات هذه المجلة .

ونظرا لاهمية موضوع الطاقة في الأردن وكونه يشكل اهم تحدي يواجهه الاقتصاد الأردني مما يدعو لتطوير مصادر الطاقة البديلة ومنها الطاقة المتجددة يعرض لكم معالي الدكتور محمد حامد وزير الطاقة والثروة المعدنية ، فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة والتشريعات الناظمة لهذا القطاع ، كما يقدم معالي محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز عرضا حول انجازات القطاع النقدي والمصرفي ودور البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي بالمملكة ، كذلك تعرض لكم مؤسسة تشجيع الاستثمار فرص الاستثمار المتاحة التي تطرحها المؤسسة للمستثمرين المحليين والاجانب في مختلف القطاعات الاقتصادية وتعريف بتوجهات الحكومة فيما يخص مشروع قانون الاستثمار الجديد ، ونظرا لاهمية قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الأردني ودوره الهام في جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل لابناء الوطن ، نورد لكم مقالا تعريفيا بالبرامج التي تقدمها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو) لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص ، ولم يغب عن صفحات هذا العدد قطاع المقاولات والانشاءات من خلال عرض واقع قطاع المقاولات والفرص والتحديات .

املين ان يساهم هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال في خدمة مجتمع الأعمال الأردني بما يحتويه من مواضيع هامة.

حمدي الطباع
رئيس الجمعية

اللجنة الوزارية الأردنية السعودية
ومنتدى الأعمال الأردني السعودي في الرياض

شارك معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ١٠-٢٠١٤/٦/١٢، برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومشاركة غرف التجارة والصناعة في المملكة، وقد ترأس الجانب السعودي معالي الدكتور جباره بن عيد الصريصري وزير النقل. وقد تناولت اجتماعات الدورة الرابعة عشرة عدد من المحاور أهمها التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والاستثماري .

وتضمن محضر الاجتماعات تسهيل الإجراءات ومعالجة بعض المعوقات التي تعترض سبيل التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، كما حث أصحاب الأعمال على تبادل الزيارات لاستكشاف الفرص التجارية والتصديرية والإطلاع على الفرص الاستثمارية بهدف إقامة المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية المشتركة. وقد شارك في اجتماعات اللجنة الفنية التحضيرية للجنة الوزارية السيد طارق حجازي مندوبا عن الجمعية.

وعقد على هامش اجتماعات الدورة المنتدى الاستثماري الأردني السعودي بتنظيم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، بحضور رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة والتموين، وعن الجانب السعودي السيد حمد بن علي الشويعر عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. وبحضور معالي السيد جمال الشمايلة سفير المملكة لدى الرياض، السيد أيمن حتاحت رئيس غرفة صناعة الأردن والسيد غسان خرفان نائب رئيس غرفة تجارة الأردن وأعضاء الوفد الأردني . . وقدم كل من الدكتور عوني الرشود مفوض هيئة الاستثمار، والسيد شرحبيل ماضي مفوض سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، والدكتور ثروة مصالحة مفوض سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، والدكتور طه الزبون مدير عام شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية عروضاً توضيحية عن أهم الفرص الاستثمارية في المملكة وخاصة في البترا والعقبة والبحر الميت.

وقال معالي السيد حمدي الطباع في كلمته التي ألقاها في افتتاح المنتدى الاستثمار الأردني السعودي أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين قد شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية حيث أصبح الأردن مقصداً لرجال الأعمال والمستثمرين السعوديين بفضل النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الأردني، وقد وصل حجم التبادل التجاري العام الماضي حوالي ٥ مليار دولار بنمو مطرد، مما يجعل السعودية شريكاً تجارياً أساسياً للأردن. مؤكداً على أن الاستثمارات السعودية في الأردن تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية حيث بلغت ٤ مليار دولار آخرها كان الاتفاق على إقامة مشروع استثماري سعودي بقيمة ٢ مليار دولار لاستغلال الصخر الزيتي في الأردن، كما بين بأن الاستثمارات السعودية تشمل قطاعات خدمية كالنقل والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية والقطاع المالي والتجاري والإعلامي، كما أن الاستثمارات السعودية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وصلت إلى ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الاستثمارات السعودية في بورصة عمان والتي وصلت قيمتها السوقية إلى ما يقارب ٣ مليار دولار.

كما أشاد الطباع بإسهامات الصندوق السعودي للتنمية في توفير التمويل الميسر لعدد من مشاريع وبرامج التنمية في الأردن والتي شملت المستشفيات والكهرباء والطرق والمياه والصرف الصحي. كما أن الأردن يقدر عالياً الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للأردن الذي يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الأردني وتنفيذ برامجه التنموية خاصة الدعم من خلال صندوق الدعم الخليجي لتنفيذ المشاريع التنموية الهامة.

من جهة أخرى بين الطباع بأن الفرص لمزيد من التعاون الاقتصادي لا زالت متوفرة، فعلي سبيل المثال في مجال النقل السككي لتسهيل وتعزيز التبادل التجاري، بالإضافة إلى المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي قرر الأردن المضي قدماً بتنفيذها لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والمحافظة على تنافسيته وفي مقدمتها موضع الطاقة ومصادر المياه التي تنوي الحكومة تنفيذها لتوفير مصادر الطاقة متطلعاً لقيام استثمارات سعودية في الأردن في هذا المجال من خلال الربط الكهربائي، ومشروع البحرين إضافة إلى عدد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في القطاعات الإنتاجية والخدمية من ضمنها مشاريع تم إعداد جدوى اقتصادية لها متوفرة لدى هيئة الاستثمار.

في نهاية كلمته أكد الطباع على أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أتم الاستعداد لتوطيد أواصر التعاون مع الأخوة رجال الأعمال السعوديين لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستقبال الوفود ورجال الأعمال من المملكة الشقيقة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة باستكشاف فرص التعاون القائمة وتبادل المعلومات والخبرات والاستثمارات بين الجانبين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم اجتماعات مجلس الأعمال الأردني -الفرنسي في مدينة باريس برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني

اختتمت في باريس يوم الجمعة ٢٠١٤/٠٣/٠٧ اجتماعات مجلس الأعمال الأردني – الفرنسي المشترك بمشاركة معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني ومعالي وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر وحضور عدد كبير من كبريات الشركات الفرنسية المهتمة بالاستثمار في الأردن وقد قدم معالي وزيري الصناعة والتجارة والمياه والري شرحاً وافياً للمشاركين في اجتماعات مجلس الأعمال عن الوضع في الأردن اقتصادياً وسياسياً ومائياً وعرضا المشاريع الكبرى التي ستنفذ في الأردن ومنها مشروع ناقل البحرين الأحمر و الميت، وقد أبدى رجال الأعمال الفرنسيين والذين يمثلون كبرى الشركات ومن ضمنها شركات تعمل في الأردن في الوقت الحالي اهتماماً بأن تكون شريكاً أساسياً في هذه المشاريع وكذلك تم تقديم عرض حول مشاريع الطاقة المتجددة وسكة الحديد كما قدم دولة الدكتور عدنان بدران عضو الوفد الأردني المشارك مداخلة حول التدريب المهني واهمية ربطه بمخرجات التعليم في الأردن علما بان فرنسا تعتبر ذات خبرة رائدة في هذا المجال فدعا الجانب الفرنسي لتقديم خبرته في التدريب المهني للاردن ،

وقد شارك في هذه الاجتماعات عدد من رجال الأعمال الأردنيين من ضمنهم رئيس غرفة صناعة الأردن ورئيس غرفة تجارة عمان وقد كان السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين قد نوه في كلمته الافتتاحية على أهمية هذا اللقاء الذي ينظمه مجلس الأعمال الأردني الفرنسي في ظروف عدم استقرار تمر بها المنطقة ولكن بحمد الله تعالى يبقى الأردن واحة أمن واستقرار وجذب للاستثمار بقيادته الهاشمية الفذة ، واضاف باننا في الأردن سوف نحتفل قريباً بمرور ١٠٠ عام على إنشاء الدولة الأردنية في ظل نظام يحترم الفرد وحريته وكرامته ويؤمن بالمبادرة الفردية وبالاقتصاد الحر. كما استعرض في كلمته تطور العلاقات الأردنية الفرنسية على مستوى القطاع الخاص في ظل مجلس الأعمال الأردني الفرنسي الذي تاسس بين الجمعية ومنظمة ارباب العمل الفرنسيين (ميديف) منذ عام ١٩٩٤ . وحث الطباع الشركات الفرنسية على الاستثمار في الأردن والاستفادة من مناخ وفرص الاستثمار خاصة في مشاريع النقل والطاقة والتعليم العالي والبنى التحتية . كما شكر معاليه سعادة السفير الأردني في باريس السيد مكرم القيسي واركان السفارة الفرنسية على الجهود التي تبذل لتعزيز علاقات الأردن وفرنسا في مختلف المجالات وعلى التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تنظيم هذا اللقاء . وكذلك تحدث السيد جاك سعادة الرئيس المشارك الفرنسي لمجلس الأعمال عن عمق العلاقات التي تربط مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وجهود مجلس الأعمال الأردني الفرنسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما في مختلف المجالات

الاقتصادية واعرب عن رغبة الشركات الفرنسية في المساهمة في المشاريع التي طرحت للبحث . وقد عقدت في ختام الاجتماعات لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الفرنسيين كما قام اصحاب المعالي الوزراء ورئيس الجمعية بالاجابة على استفسارات الشركات الفرنسية المهتمة ، ويذكر ان وفد رجال الأعمال الأردنيين قد قام بزيارة ميدانية الى مصنع للسيارات الصديقة للبيئة قرب باريس كما تم عقد اجتماع مع مدير مركز الدراسات والابحاث بلاتوه دو ساكليه المتخصص بابحاث ودراسات التعليم العالي في فرنسا .

بحضور معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وسعادة السفير التركي الجمعية تستضيف الاجتماع التنسيقي لزيارة وزير الاقتصاد التركي

عقد في جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الخميس الموافق ٢٠ / ٣/ ٢٠١٤ اجتماعا تنسيقيا لترتيب زيارة وفد رجال الأعمال الاتراك برئاسة وزير الاقتصاد التركي المرتقبة الى الأردن خلال الفترة ٢٨-٢٩ /٤/ ٢٠١٤ والتي سيتم خلالها عقد اجتماع لمجلس الأعمال الأردني التركي بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين و ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية (DEIK) . وشارك في الاجتماع معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة والتموين وسعادة السيد سدات اونال سفير الجمهورية التركية في عمان كما شارك في الاجتماع عدد من اعضاء مجلس ادارة الجمعية . وجاء عقد هذا الاجتماع في ضوء تكليف دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد اللّه النسور لرئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، الرئيس المشارك لمجلس الأعمال الأردني التركي ، معالي السيد حمدي الطباع بمتابعة ملف الاستثمار التركي في الأردن .

وفي بداية اللقاء قدم معالي السيد حمدي الطباع موجزا لما تم تنفيذه بعد الزيارة الملكية الناجحة الى انقرة العام الماضي من تنظيم زيارة للوفد الفني التركي التي تمت برئاسة مديرالهيئة العامة للاستثمار في تركيا واعقبتها زيارة الوفد الاستثماري الأردني من القطاعين العام والخاص الى اسطنبول في اكتوبر الماضي . واكد رئيس الجمعية اهمية التنظيم الجيد لهذه الزيارة لضمان نجاحها وعرض فرص استثمار محددة للوفد التركي خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وفي المناطق التنموية ، ومن جانبه اكد معالي الدكتور حاتم الحلواني على اهمية البناء على نتائج اللقاء في اسطنبول وتوجيه الدعوة للشركات التركية الكبرى للمشاركة في الوفد التركي وان تشمل الشركات ورجال الأعمال الذين حضروا اللقاء في اسطنبول وابدى استعداد الأردن لتقديم كافة التسهيلات الممكنة للجايب التركي للاستثمار في الأردن وان تكون هذه الاستثمارات موجهة لطرف ثالث بحيث يستفيد المستثمرون الاتراك من الحوافز والمزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن مع كبرى الاسواق الاقليمية والعالمية، واعرب سعادة السفير التركي عن تقديره لدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين واضاف انه يجب العمل على تاسيس شراكة فاعلة بين رجال الأعمال الاتراك ونظرائهم الأردنيين وبين ان السفارة التركية ايضا بصدد تنظيم معرض المنتجات التركية في الأردن في نوفمبر القادم يشمل عرضا لمنتجات كبرى الشركات التركية في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية . وتم الاتفاق في نهاية الاجتماع على ان تقوم جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتحضير برنامج زيارة الوفد وجدول الأعمال بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والسفارة التركية في عمان .

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم منتدى الأعمال الأردني التركي تحت رعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي

برعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي عقد يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/٤/٢٨ منتدى الأعمال الأردني التركي بتنظيم جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسفارة التركية في عمان وذلك على هامش اجتماعات مجلس الشراكة الأردني التركي الذي عقد برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي الذي يزور الأردن على راس وفد كبير من رجال الأعمال الاتراك يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية ، وحضر المنتدى سعادة السيد سيدات اونال سفير تركيا لدى المملكة وسعادة السيد نائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن وسعادة السيد زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة عمان وعدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الاتراك والقى معالي السيد حمدي الطباع كلمة في افتتاح اعمال المنتدى جاء فيها :

انه لمن دواعي سروري ان اتحدث اليكم اليوم في منتدى الأعمال الأردني– التركي الذي يعقد بحضور رؤساء غرفتي الصناعة والتجارة في الأردن وكبار رجال الأعمال ، والذي ياتي ثمرة للجهود التي بذلت في اعقاب الزيارة الناجحة لجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم الى انقرة العام الماضي وتوجيهات جلالة الملك للقطاع الخاص بتطوير العلاقات الاقتصادية التاريخية المتميزة مع تركيا الى افاق اوسع وارحب وبناء شراكات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين الصديقين وتفعيل اتفاقية التجارة الحرة التي تربطهما ، وقد تم تكليف دولة رئيس الوزراء لجمعية رجال الأعمال الأردنيين لمتابعة نتائج تلك الزيارة على مستوى القطاع الخاص وما اعقبها ا من زيارة الوفد الفني التركي الى الأردن وزيارة الوفد الاستثماري من القطاعين العام والخاص في الأردن الى اسطنبول وقد تشرفت برئاسته حيث تم خلال هذه الزيارات المتبادلة التعريف بمناخ الاستثمار في الأردن وفرص الاستثمار القائمة في مختلف المجالات الاقتصادية وقد تم الاجتماع مع عدد كبير من اصدقائنا رجال الأعمال الاتراك وتقديم عروض عن مزايا الاستثمار في المناطق التنموية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ومناخ الاستثمار واخر التطورات الاقتصادية وبيئة الأعمال في الأردن. كما ان اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي قد ساهم بشكل كبير منذ تاسيسه عام ١٩٩٤ في توطيد علاقات مجتمعي الأعمال في البلدين من خلال حرص الجانبين على تواصل الاجتماعات دوريا بدون انقطاع وتشجيع المستثمرين الاتراك على اقامة مشاريعهم في الأردن فهنالك قصص نجاح لاستثمارات تركية قائمة ومشاريع بنى تحتية تنفذها شركات تركية في الأردن تترجم نتائج تلك الجهود المبذولة ومنها على سبيل المثال ١٤ مشروع صناعي خاصة في مجال صناعة الملابس تصدر منتجاتها الى السوق الامريكي بموجب اعفاءات وحوافز اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية ، كما فازت عدة شركات تركية بعطاءات كبيرة لاقامة مشاريع في الأردن في مجال البنية التحتية ،وقد استفاد الأردن كثيرا

من الخبرات المتميزة لقطاع المقاولات التركي ، ومن الجدير ذكره انه خلال العقد الاخير فازت الشركات التركية بستة عقود انشائية كبيرة في الأردن ناهزت قيمتها نصف بليون دولار ومن الامثلة على ذلك : مشاريع الري في وادي الأردن ، محطة السمرا لتوليد الكهرباء ، سد الوحدة بين الأردن وسوريا ومؤخرا فازت شركة جاما التركية بعطاء مشروع جر مياه حوض الديسي الى عمان بكلفة ١,٧ بليون دولار كذلك قامت شركة تركية بتنفيذ مشروع مباني مقر القوات المسلحة الأردنية. وستتعرفون خلال زياراتكم الميدانية غدا في المفرق والعقبة على عدد من هذه المشاريع ، كما بحثت في عدة لقاءات للمجلس فرص التعاون في قطاع الخدمات بشكل خاص كالسياحة والرعاية الصحية والتعليم العالي واذكر هنا التوقيع العام الماضي على اتفاقية تعاون بين جامعة البتراء الأردنية وجامعة ايدن في اسطنبول . واستكمالا لهذه الجهود المباركة سيتم اليوم التوقيع على اتفاقية تاسيس مجلس الأعمال باطار اوسع واشمل ليضم الى جانب جمعية رجال الأعمال الأردنيين غرفتي صناعة وتجارة الأردن مع اتحاد المصدرين الاتراك بهدف وضع اطار للتعاون المستقبلي يضم هيئات القطاع الخاص المعنية .

ان مجتمع الأعمال الأردني ليؤكد لاصدقائنا الاتراك الرغبة الجادة في تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية في كافة المجالات مرحبين بهم لاقامة المشاريع الاستثمارية في الأردن حيث الامن والامان والاستقرار والحوافز والمزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن مع كبرى الاسواق العربية والدولية بموجب اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة الأردنية الاوروبية والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية وكندا وسنغافورة مما يفتح الابواب امام المنتجات التي تصنع في الأردن اسواق العالم معفاة من الرسوم والضرائب ، وهذا يعززه موقع الأردن الجغرافي المميز في المنطقة وتوفر البنى التحتية المتطورة مما يجعل الأردن مركزا للانطلاق الى دول الجوار وبوابة لدول الخليج العربي اضافة الى القوى البشرية المدربة عالية الكفاءة في كافة

المجالات وتمتاز بين دول المنطقة بالاضافة الى فرص التعاون في قطاع الخدمات ومشاريع البنى التحتية والطاقة والنقل . واضاف معالي رئيس الجمعية ان الأردن يعتبر دولة محورية في المنطقة ويمتاز بالاستقرار والأمن الذين ينعم بهما بالرغم من كل التطورات الإقليمية والظروف الراهنة في عدد من دول المنطقة والتي ما من شك اثرت على الاقتصاد الأردني ولكن تمكن الأردن بحمد الله تعالى و بفضل قيادته الحكيمة وجهود ابنائه من مواجهة هذه المستجدات باطلاق برنامج شامل للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي واتخاذ اجراءات فعلية لتطبيق تلك الإصلاحات حتى يبقى الأردن واحة امن واستقرار ونقطة جذب للاستثمارات الخارجية .

ان مجتمع الأعمال الأردني يمد يد التعاون الى اصدقائنا رجال الأعمال الاتراك وندعوهم للاستثمار في الأردن واقامة المشاريع المشتركة في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية كشركاء موجهة الى الجانبين والاسواق الاخرى خاصة الى الدول العربية المحيطة ودول الخليج العربي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة للوصول الى الاسواق العالمية والعربية و ان القطاع الخاص الأردني يرحب بالشراكة مع شركات اردنية قائمة خدمية او صناعية . كما ان مجتمع الأعمال الأردني لينظر باعجاب وتقدير كبيرين للتجربة التركية في الاصلاح الاقتصادي والنجاح المتميز الذي حققه الاقتصاد التركي خلال السنوات القليلة الماضية مما جعل تركيا في مقدمة الدول النامية ونموذجا في المنطقة .

وتم في ختام اعمال المنتدى التوقيع على اتفاقية تاسيس مجلس الأعمال الأردني التركي بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة عمان من جانب القطاع الخاص في الأردن واتحاد غرف التبادل التجاري في تركيا ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي من الجانب التركي . ثم جرى عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك.

DÜN
UMU
201
MA
منتدى الأعمال

YE - ÜRDÜN
İŞ FORUM
NİSAN 20
AMMA

معالي الدكتور محمد حامد وزير الطاقة والثروة المعدنية

الطاقة المتجددة في الأردن
فرص الاستثمار والتشريعات الناظمة لهذا القطاع

تشكل الطاقة للأردن تحديات كبيرة بسبب افتقاره إلى مصادر محلية للطاقة التجارية، واعتماده على الاستيراد، في الوقت الذي يحتاج فيه إلى كميات كبيرة نسبياً من الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة المستدامة. حيث يستورد الأردن حوالي (٩٧٪) من احتياجاته من خليط الطاقة في المملكة والذي يضم بصورة أساسية: النفط الخام والمشتقات النفطية ، والغاز الطبيعي. ولا تساهم المصادر المحلية بأكثر من (٣٪) من هذه الاحتياجات، كما لا تساهم الطاقة المتجددة إلا بنسب ضئيلة في هذا الخليط.

وتشكل كلفة الطاقة المستوردة كما هي في عام ٢٠١٣ حوالي (١٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وبكلفة بلغت (٤,٠٧٦) مليار دينار. وبلغ الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والكهرباء لذات العام (١,٨٥) مليار دينار، بسبب استمرار انخفاض كميات الغاز الطبيعي المستورد من مصر، واستبداله بوقود الديزل وزيت الوقود مرتفع الكلفة لتوليد الكهرباء وبيع الطاقة بأسعار اقل من كلفتها. الامر الذي اثر بشكل كبير على المالية العامة للدولة. ورفع مستويات الدين العام الى مستويات غير عادية..

وقد بلغ مجمل الطاقة الأولية المستهلكة في الأردن عام ٢٠١٣ حوالي (٨,٢) مليون طن مكافئ نفط. شكل النفط الخام والمشتقات النفطية منها حوالي (٨٢٪)، في حين شكل الغاز الطبيعي حوالي (١١٪). والطاقة المتجددة والكهرباء المستوردة (٣٪) والفحم البترولي والحجري (٤٪).

ولمواجهة التحديات التي يفرضها قطاع الطاقة وتأثيراتها المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم وضع استراتيجية وطنية شاملة لقطاع الطاقة بعيدة المدى في عام ٢٠٠٤. تم تحديثها في عام ٢٠٠٧ لتغطي الفترة (٢٠٠٧–٢٠٢٠). هدفت الى زيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي الى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٣٪ في عام ٢٠٠٨. وقد أقرت الاستراتيجية عدداً من السياسات الجديدة، من أهمها التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة وتفعيل برامج كفاءة الطاقة، وإدخال الصخر الزيتي كبديل لتوليد الكهرباء وانتاج الزيت الصخري، وكذلك إدخال الطاقة النووية كبديل لتوليد الكهرباء.

وقد جاء الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة واستغلالها ، ذلك ان الأردن يتمتع بمصادر وإمكانيات كبيرة من الطاقات المتجددة بخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فالأردن يقع ضمن نطاق الحزام الشمسي حيث تبلغ شدة الاشعاع الشمسي الساطع عليه ٥–٧ كيلووات ساعة/متر–وكذلك تبلغ سرعات الرياح في أماكن محدده ما بين ٧–٩ متر/ثانية وهي معطيات واعدة لاستغلال الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء في الأردن.

وقد واجهت مشاريع الطاقة المتجددة المخطط لها لتوليد الكهرباء صعوبات حالت دون تنفيذها بسبب عدد من المعيقات أمام الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ومنها غياب الاطار القانوني والتشريعي لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وارتفاع الكلفة الاستثمارية لأنظمة الطاقة المتجددة والتي تتجاوز ضعف انظمة التوليد التقليدية، والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع تعرفة توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة ، بالاضافة الى ان محطات الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء هي محطات لتوفير الوقود فقط، ولا يمكن الاعتماد عليها لتغذية الاحمال الكهربائية بشكل مستمر حيث أنها مصادر متقطعة على الاغلب وغير متوفرة طوال فترة الطلب واعتماد مشاريع الرياح على توفير الاراضي وبمساحات كبيرة نسبياً والالتزام بالمتطلبات البيئية.

وقد أوصت الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة (٢٠٠٨–٢٠٢٠) أن تساهم الطاقات المتجددة بما نسبته ٧٪ من خليط الطاقة الكلي في عام ٢٠١٥ و ١٠٪ في عام ٢٠٢٠ وتنفيذ السياسات والمبادرات التالية:–

* **توسيع استغلال مصادر الطاقة المتجددة.**

تمشياً مع متطلبات الاستثمار، ومن أجل فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة جنبا الى جنب مع المشاريع التي تنفذها الحكومة ، فقد تم اصدار قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة كقانون دائم تحت رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢. وذلك بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٢ بعد أن كان قد صدر كقانون مؤقت بعام ٢٠١٠. ومن سمات هذا القانون انه،

– يوفر الاطر القانونية والتنظيمية والتشريعية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

– يتيح لوزارة الطاقة والثروة المعدنية التعامل مع العروض المباشرة التي تقدم للوزارة للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة دون الدخول في إجراءات العطاءات الطويلة.

– منح اعفاءات ضريبية وجمركية لأنظمة ومعدات الطاقة المتجددة.

– إعطاء حوافز استثمارية لأعمال البنى التحتية لمشاريع الطاقة المتجددة، كإعفاء المستثمر من تحمل كلفة ربط مشاريع الطاقة المتجددة على خطوط الشبكة الكهربائية.

– الزم القانون شركات الكهرباء بشراء كامل الطاقة الكهربائية المولدة من هذه المشاريع، بغض النظر عن اولويات التوليد من المحطات الكهربائية واقتصاداتها.

وتنفيذاً لما ورد في قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (المادة ١١) فقد تم تأسيس صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة كأحد مديريات وزارة الطاقة والثروة المعدنية وباشر الصندوق اعماله. ويهدف الصندوق الى توفير الدعم اللازم لمشاريع الطاقة المتجددة وبرامج ترشيد الطاقة.

وتمشياً مع قانون الطاقة المتجددة الذي اتاح للشركات التقدم بعروض مباشرة، فقد باشرت وزارة الطاقة باستلام عروض مباشرة من الشركات الراغبة في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة بأسلوب بناء تملك تشغيل، حيث تم السير في هذه المشاريع ضمن مراحل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات والعقود لشراء الطاقة الكهربائية وكما هو مبين بشكل مفصل بأدناه.

وبذلك فإن الأردن، وبعد صدور هذا القانون الخاص بالطاقة المتجددة وترشيد الطاقة واعداد الانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه والتي وفرت اطاراً قانونياً وتشريعياً وتنظيمياً، وأعطت العديد من الحوافز المالية، قد اصبح الأردن جاذباً وجاهزاً لاستقبال كافة الاستثمارات الاجنبية في مشاريع الطاقة المتجددة.
ومن الجدير ذكره أن اتفاقيات شراء الطاقة من مشاريع الطاقة المتجددة للتوليد الخاص للكهرباء مدعمة بكفالة الحكومة للالتزامات المالية لشركة الكهرباء الوطنية، حيث أن هذه الكفالة توفر الضمان وتحفز المستثمرين والممولين على حد سواء لتوجيه استثماراتهم في هذا المجال الى الأردن.

* **تطوير تعرفة كهربائية جاذبة لمشاريع الطاقة المتجددة**

تم خلال عام ٢٠١٢ اصدار كافة التعليمات الناظمة لعملية الاستثمار، ومنها اعداد قائمة للأسعار الاسترشادية للطاقة الكهربائية من مشاريع الطاقة المتجددة كبيرة الحجم (مرجع القياس)، وكذلك السماح للمنازل والمنشآت الصغيرة بتركيب انظمة للطاقة المتجددة وبيع الفائض لشركات توزيع الكهرباء من خلال اسعار تشجيعية تم تحديدها بموجب هذه التعليمات، التي اصدرتها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء.

* **توليد طاقة كهربائية باستخدام طاقة الرياح باستطاعة ١٠٠٠ ميجاواط.**

سيتم خلال الفترة القادمة تنفيذ مشاريع توليد طاقة كهربائية باستخدام طاقة الرياح وعلى النحو التالي:–

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الرياح باستطاعة (٩٠) ميجاوات في منطقة الفجيج / قطاع خاص سينفذ باسلوب البناء والتملك والتشغيل. ومن المتوقع تشغيل المشروع مع نهاية عام ٢٠١٥.

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الرياح باستطاعة (١١٧) ميجاوات في منطقة الطفيلة /قطاع خاص سينفذ باسلوب البناء والتملك والتشغيل حيث تم توقيع اتفاقيات المشروع وحقق المشروع القفل المالي الناجح ومن المتوقع تشغيل المشروع مع النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الرياح باستطاعة (٦٥–٧٥) ميجاوات في منطقة معان / سينفذ باسلوب عقود المقاولة. والجهة الممولة للمشروع حكومة دولة الكويت/ الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة (١٥٠) مليون دولار ، وقد تم إحالة عطاء المشروع على شركة اسبانية ومن المتوقع تشغيله مع نهاية عام ٢٠١٥.

– استلام عروض الشركات التي تقدم عروضا مباشرة للاستثمار في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة/ طاقة رياح / قطاع خاص باسلوب البناء والتملك والتشغيل.

– مشروع الممر الاخضر لزيادة قدرة الشبكة الكهربائية على استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة ، وسيتم تنفيذ المشروع على مراحل ومن المتوقع تشغيل المرحلة الاولى مع نهاية عام ٢٠١٦.

* **توليد طاقة كهربائية باستخدام الطاقة الشمسية باستطاعة ٨٠٠ ميجاواط.**

سيتم خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٧) تنفيذ مشاريع توليد طاقة كهربائية باستخدام الطاقة الشمسية وعلى النحو التالي:–

– مشاريع الخلايا الشمسية من خلال الجولة الأولى للعروض المباشرة وعددها (١٢) مشروع باستطاعة اجمالية (٢٠٠) ميجاوات حيث تم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة لهذه المشاريع ومن المخطط له تشغيل هذه المشاريع خلال العام ٢٠١٥ بعد تحقيق القفل المالي الناجح لها.

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الخلايا الشمسية باستطاعة (٦٥–٧٥) ميجاوات في منطقة القويرة /العقبة. وسينفذ باسلوب عقود المقاولة. والجهة الممولة للمشروع حكومة دولة الامارات العربية المتحدة/ صندوق ابو ظبي للتنمية وبمنحة بقيمة (١٥٠) مليون دولار ، ومن المتوقع تشغيل المشروع مع نهاية عام ٢٠١٥.

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية باستطاعة (١٠) ميجاوات في منطقة المفرق /قطاع خاص سينفذ باسلوب البناء والتملك والتشغيل ومن المتوقع تشغيل المشروع مع بداية عام ٢٠١٥.

– مشروع توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الخلايا الشمسية باستطاعة بحوالي (٥) ميجاوات في منطقة الأزرق يتم تنفيذه باسلوب عقد المقاولة وبتمويل من خلال منحة مبادلة الدين وقرض ميسر من الحكومة الاسبانية، ومن المتوقع تشغيل المشروع في الربع الاول من عام ٢٠١٥.

– مشاريع الطاقة الشمسية الأخرى التي يتم تنفيذها من خلال مراحل العروض المباشرة القادمة وفقاً لأحكام مواد قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة النافذ.

وبالتالي، يمكن القول بأن العامين القادمين سيشهدان انطلاقة مكثفة وسريعة لبناء وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء وتغذيتها للشبكة الكهربائية مما سيساعد وبشكل كبير في تحقيق النسبة المستهدفة من مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي في المملكة. هذا بالإضافة الى التوسع في استخدام الأنظمة الصغيرة للطاقة المتجددة لجميع شرائح المستهلكين في المملكة لغايات تغطية الاستهلاك من الطاقة الكهربائية وليس لغايات البيع.

وقد بلغ عدد انظمة الطاقة المتجددة المركبة والمرتبطة بالشبكة الكهربائية وفق نظام صافي القياس حتى تاريخه ٣١٠ نظاماً باستطاعة بلغت ٤ ميجاوات. ومن المتوقع مضاعفة هذا الرقم نهاية عام ٢٠١٤. مشيراً الى أن هناك اقبالاً كبيراً لتركيب هذه الانظمة وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة لشركات توزيع الكهرباء الثلاث حتى الان حوالي ٤ الاف طلب. ويعتبر هذا الاجراء الذي بدأنا بتطبيقه في عام ٢٠١٣ خطوة متقدمة لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة على مستوى نظام التوزيع الكهربائي وتغطية الاستهلاك وصولاً الى تحقيق هدفنا المنشود من هذه الآلية.

معالي الدكتور محمد حامد
وزير الطاقة والثروة المعدنية

٦١,١ مليون دينار الأرباح الصّافية لبنك الاسكان للنّصف الأوّل من عام ٢٠١٤

حقّق بنك الإسكان خلال النّصف الأول من عام ٢٠١٤ نمواً بالأرباح الصّافية بنسبة (١٦,٤٪) حيث بلغت الأرباح الصافية «بعد المخصصات وبعد الضريبة» (٦١,١) مليون دينار مقارنةً مع (٥٢,٥) مليون دينار تحققت خلال النّصف الأول من العام الماضي، بما يؤكد قوة المركز المالي للبنك وقدرته على الاستمرار بتحقيق المزيد من الانجازات ومعدلات النمو بمختلف الأنشطة.

وفي تعقيبه على هذه النتائج بين الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس الإدارة أن النتائج المتحققة جاءَت منسجمة مع استراتيجية العمل التي يعتمدها البنك، والتي أساسها استقطاب المزيد من مصادر الأموال وتوظيفها بكفاءَة عالية وذلك في إطار إدارة حصيفة للمخاطر ، حيث وصل مجموع الموجودات في نهاية النّصف الأول من عام ٢٠١٤ إلى (٧,٦) مليار دينار أي بزيادة نسبتها (٥٪) عن نهاية عام ٢٠١٣ وارتفعت أرصدة ودائع العملاء لتبلغ (٥,٣) مليار دينار أي بزيادة نسبتها (٣,٦٪) ، كما زاد صافي رصيد محفظة التّسهيلات الائتمانية ليبلغ (٢,٨) مليار دينار، أي بزيادة نسبتها (٥,٢٪) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٣ .

وفي هذا المجال بين الدكتور مارتو أن البنك حقق نتائج ايجابية بمختلف مؤشرات الأداء، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (١٧,٦٪) ، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني البالغ (١٢٪)، وبلغت نسبة صافي التسهيلات إلى ودائع العملاء (٥٣٪) بما مكّن البنك من الاحتفاظ بسيولة مرتفعه.

وفي معرض تعبيره عن الارتياح للنتائج التي حققها البنك خلال هذه الفترة بين الدكتور مارتو أنّ تحقيق هذه النتائج الايجابية جاءَ ضمن توقّعات الإدارة وبحدود الأهداف المعتمدة ، وقد تحقّق ذلك نتيجة الاستمرار بتقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية، وتطبيق المزيد من الحلول والخدمات المصرفية المبتكرة بما يُلبي احتياجات العملاء الحاليين ويعزز العلاقة معهم، وبما يُمكّن من استقطاب عملاء جدد ، وبمناسبة الحديث عن نتائج البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ عبّر الدكتور مارتو عن توقعاته بتحقيق نتائج أفضل خلال النّصف الثّاني من هذا العام . « علماً بأن هذه النتائج أوّلية وغير موافق عليها «بعد» من البنك المركزي الأردني ».

«بنك الإسكان يطلق حملة «بطاقة فيزا بنك الإسكان ... جسر يربطك بأجمل الرحلات بالعيد» .

أطلق بنك الإسكان بالتعاون مع شركة فيزا العالمية حملة ترويجية بعنوان «بطاقة فيزا بنك الإسكان ... جسر يربطك بأجمل الرحلات بالعيد» حيث تأتي هذه الحملة بهدف تشجيع عملاء بنك الإسكان الحاصلين على بطاقات فيزا بنوعيها (الدفع المباشر ، الائتمانية) على استخدامها في مشترياتهم لدى نقاط البيع المحلية والدولية والتي يزيد عددها اليوم عن (٣٦) مليون نقطة بيع .

كما و تتيح هذه الحملة فرصة الفوز ب (١٥) رحلة سفر مميزة لـ (١٥) فائزاً من عملاء بنك الإسكان والحاصلين على بطاقات فيزا إلى إحدى الدول التالية «الإمارات – دبي ، تركيا – اسطنبول ، ماليزيا –كوالالمبور» وذلك عند قيامهم باستخدام بطاقة فيزا بنك الإسكان في عمليات الشراء .

وتأتي هذه الحملة كخطوة مميزة و رائدة من بنك الإسكان لمكافئة عملائه من حملة بطاقات الفيزا بنوعيها (الدفع المباشر ، الائتمانية) ، وذلك حرصاً من البنك في الاستمرار بتقديم كل ما هو جديد و مميز للعملاء الحاليين وإتاحة الفرصة للعملاء الجدد للتمتع بمستوى جديد من الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك الإسكان .

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف ملتقى الأعمال الفلسطيني

توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

وقعت في عمان يوم ٢٠١٤/٠٤/٠٦ مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل تضع اطار التعاون بين الجمعية والملتقى وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع وفد الملتقى برئاسة السيد محمد نافذ الحرباوي وحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية. واستهل الاجتماع معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية بالتاكيد على عمق الروابط الاخوية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم واشقائهم في فلسطين كما اكد معاليه على استعداد الجمعية لتقديم التسهيلات والمساعدة الممكنة لرجال الأعمال الفلسطينيين، ومن جهته استعرض السيد الحرباوي العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال الأردني والفلسطيني وتطور حركة التبادل التجاري كما اشاد بدور الأردن قيادة و حكومة وقطاع خاص في دعم الأشقاء في فلسطين وأن الأردن يشكل البوابة للصادرات الفلسطينية للدول العربية ومنطلقا لرجال الأعمال إلى مختلف دول العالم.

كما تناول الطرفان كافة المعيقات التي تواجه التجارة فيما بين البلدين، والتي تم الاتفاق تضمينها جدول أعمال اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المتوقع عقدها في نهاية الشهر الحالي. كما أكد الجانب الفلسطيني على أن تطوير التجارة بين البلدين يدعم صمود الأشقاء في فلسطين في ضوء التطور الهائل في مجالات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية من صناعات وإنشاءات وتوجه العديد من الصناديق العالمية للاستثمار في بورصة فلسطين.

مـن جهـة أخـرى ناقـش الطرفـان تواضـع التبـادل التجـاري فيمـا بيـن البلديـن والتـي تبلـغ (١٠٠) مليـون دينـار، والتأكيـد علـى أن السـوق الفلسـطيني متعطـش للاسـتثمارات الأردنيـة علـى اعتبـار أن الأردن المنفذ الرئيسـي فـي دعـم تدفـق الاسـتثمارات سـواءً الأجنبيـة أو العربيـة.

الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد اجتماعها السنوي لعام ٢٠١٤

عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٤/٢٢ اجتماع الهيئة العامة العادية للجمعية لعام ٢٠١٤، وجرى بحث جدول اعمال الاجتماع وإقراره ومن ثم استعرض معالي السيد حمدي الطباع نشاطات الجمعية للعام ٢٠١٣ وخطتها المستقبلية، حيث نشطت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ في عرض وجهة نظر مجتمع الأعمال إلى الحكومة فعقدت لقاءات مع دولة الدكتور عبد الله النسور بالإضافة إلى تنظيم سلسلة لقاءات المنبر الاقتصادي حيث استضافت امين عمان الكبرى ورئيس هيئة الاوراق المالية وسفيرة الاتحاد الاوروبي ومدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والبنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية. كذلك شاركت الجمعية بفاعلية في مناقشة القوانين الاقتصادية الجديدة من خلال المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة حيث تم إعداد مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية فيما يخص مشاريع قوانين ضريبة الدخل، الاستثمار، تحصيل الاموال الاميرية، الضمان الاجتماعي ومشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ كما تمت المشاركة في عدد من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات واللجان ومجالس الشراكة.

هذا على صعيد دور الجمعية في المجال التشريعي والسياسات الاقتصادية، أما على صعيد تنمية علاقات الأردن الاقتصادية الخارجية وتوطيد علاقات أعضاء الجمعية مع نظرائهم في الدول العربية والصديقة، فقد شاركت الجمعية ضمن الوفد الرسمي الذي رافق رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور الى تركيا وعقدت اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي في اسطنبول على هامش الزيارة الملكية الى انقرة كما تم تنظيم زيارة عمل الى بوخارست رومانيا وتأسيس مجلس الأعمال الأردني الروماني بالاضافة الى عقد اجتماع مجلس الأعمال الأردني المصري في القاهرة كما شاركت الجمعية بوفد كبير في الملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد بالكويت بالتنظيم المشترك مع اتحاد رجال الأعمال العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ جابر المبارك الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشقيقة. ولتعزيز التفاعل بين اعضاء الجمعية وخدمة لاهدافها تم تشكيل اللجان القطاعية من اعضاء الهيئة العامة وباشرت هذه اللجان اجتماعاتها الدورية.

ثم تلا مدقق الحسابات سابا وشركاهم تقرير المدقق وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي للجمعية للعام ٢٠١٤ والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٣ وصادقت عليها وأعادت انتخاب سابا وشركاهم مدققاً خارجياً لعام ٢٠١٤.

وجرى بعد ذلك عرض التعديلات المقترحة على النظام الداخلي للجمعية بما يضمن تحقيق اهداف الجمعية وتقديم خدمة افضل لاعضائها وبما ينسجم وقانون الجمعيات حيث اقر اعضاء الهيئة العامة تلك التعديلات . وفي الختام قدم معالي رئيس الجمعية الشكر لكل من ساهم في صياغة النظام الداخلي الجديد للجمعية من اعضاء مجلس الادارة واعضاء الجمعية على جهودهم .

عملك، ثمرة فكرتك، نرويه معاً لينمو ويكبر

عروض خاصة لمنتسبي النقابات المهنية ابتداءً من 6 دنانير شهرياً

خط النقابات الجديد من Orange يقدم لك كل شيء تحتاجه من دقائق على الشبكات الخلوية، الإنترنت والمكالمات للخط الثابت لتكمل عملك بكل راحة وبتكلفة بسيطة، سواء أكنت من أصحاب الاشتراكات الشهرية أم اشتراكات التحكم بالمصاريف

الإنجاز يتغير مع Orange

orange™ الحياة تتغير مع

لتعرف أكثر، إحكينا على 1660 أو 06 4621660 من الشبكات الأخرى، زورنا بمعارضنا أو على www.orange.jo

OrangeJordan OrangeJO OrangeJO Orangemobjordan

JCC
JORDAN CARBONATE CO.
CALCIUM CARBONATE

شركة الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate Company

انتاج كافة انواع
بودرة كربونات الكالسيوم

أحدث مصانع العالم لانتاج
كربونات الكالسيوم
الطبيعي والمعالج

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

OS SAS 18001 DNV REGISTERED
ISO 9001 DNV REGISTERED
ISO 14001 DNV REGISTERED

Tel: +962 -6- 5665517 Fax: +962 -6- 5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
Sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين يستضيف دولة الدكتور عدنان بدران

استضاف المنبر الاقتصادي في جمعية رجال الأعمال الأردنيين مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١/٢٨ دولة الدكتور عدنان بدران رئيس جامعة البتراء في لقاء مع أعضاء الجمعية حول «مستقبل الطاقة في الأردن» بحضور عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين. ألقى معالي السيد حمدي الطباع كلمة ترحيبية في بداية اللقاء تحدث فيها عن التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في الأردن وأعرب عن قلق مجتمع الأعمال الأردني من تزايد قيمة فاتورة النفط وارتفاع تكلفة الطاقة على المنتج الأردني وبالتالي التأثير سلبا على تنافسية الإنتاج الوطني محليا وعربيا ودوليا كما تشكل فاتورة الطاقة عبئا كبيرا على المواطنين وتساهم بشكل كبير في عجز الموازنة. وأضاف أن الأردن يستورد حوالي ٩٧٪ من احتياجاته للطاقة على الرغم من توفر مصادر محلية للطاقة يمكن أن تحل إلى درجة ما ، مكان الطاقة المستوردة إذا ما حسن استغلالها وتوفرت الإرادة والتمويل اللازمين لذلك. وقد قامت الحكومة بتحديث الإستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة بعيدة المدى لتغطي الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢٠).

ووفقا لهذه الإستراتيجية تم إقرار عدد من السياسات الجديدة لمواجهة الوضع مستقبليا ، من أهمها التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة كالشمس والرياح لإنتاج الكهرباء وتفعيل برامج كفاءة الطاقة، وإدخال الصخر الزيتي كبديل لتوليد الكهرباء وإنتاج الزيت الصخري، وكذلك إدخال الطاقة النووية كبديل لتوليد الكهرباء وهيكلة قطاع الطاقة وخصخصة مؤسساته الإنتاجية بحيث يتاح المجال للقطاع الخاص أن يقوم باستثماراته وفقاً لقوى السوق، وتعزيز مشاريع الربط الطاقي بين دول الإقليم لتحقيق امن التزويد بالطاقة. وزيادة التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء. كما قامت الحكومة بإجراءات تحرير أسعار المشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية للحد من الدعم الحكومي الذي بات يشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة. كما بوشر بفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال مما يعني نظريا بان الحكومة تسير على الطريق الصحيح لإعادة هيكلة قطاع الطاقة وتوفير المصادر البديلة للطاقة المستوردة من خلال استغلال ثروات ومقدرات الوطن ومشاريع إستراتيجية من شانها توفير الطاقة الكهربائية بأسعار مقبولة تساهم بتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني والاقتصاد الأردني بشكل عام.

ولكن السؤال يبقى ما هو الجدول الزمني لتطبيق كل ما ورد وما مدى جدية التزام الحكومة بتنفيذ الإستراتيجية التي لا غبار عليها من الناحية النظرية وهل تم رصد المخصصات المالية اللازمة لتطبيق المشاريع الواردة ، وماذا عن مشروع قناة البحرين والذي من المفترض أن يتم استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية فلا ذكر لهذا المشروع ضمن الإستراتيجية. هل هناك حوافز ومزايا لاستثمار القطاع الخاص في الطاقة المتجددة وما هي تلك الحوافز وأين يرد ذلك ضمن مشروع قانون تشجيع الاستثمار الذي باعتقادنا لا حوافز فيه للمستثمرين، تساؤلات طرحها رئيس الجمعية على دولة الدكتور عدنان بدران في ختام كلمته.

ثم تحدث دولة الدكتور عدنان بدران رئيس جامعة البترا للحضور وأوضح أن الأردن يجابه مشكلة اقتصادية تتفاقم سنويا مع ارتفاع أسعار الطاقة الإحفورية بحيث ارتفعت فاتورة الطاقة المستوردة

إلى ٤,٦ مليار دينار سنويا وبالعملة الصعبة وهذه الفاتورة في ارتفاع متزايد بحيث أصبحت تشكل نصف موازنة الدولة، وحوالي ٨٣٪ من مجمل صادراتنا. مبينا أن السياسة الحكيمة لمجابهة هذا التحدي الاقتصادي الضخم هو اللجوء فورا إلى مزيج من مصادر الطاقة وتنويعها بحيث لا تعتمد على مصدر واحد مع الأخذ باقتصاديات الطاقة للتقليل من المستورد منها وإنتاجها محليا لخلق فرص عمل جديدة وتوفير العملة الصعبة والاعتماد على الذات وبناء منظومة متكاملة لطاقة مستدامة لا تخضع لمتغيرات العوامل الخارجية. وأضاف أن الأردن تأخر كثيرا في إدخال الطاقة المتجددة ضمن منظومته الطاقوية حيث انه ومن نظرة مسحية على الأردن للتعرف على المصادر الدائمة لتوليد الطاقة، فإن الطاقة المتجددة تشكل الأمل الكبير خاصة في مجال طاقة الرياح وطاقة الشمس. مبينا أن الأردن يقع ضمن نطاق الحزام الشمسي الساطع عليه ((٧-٥ kWh/م مربع حيث تتمتع مناطق معينة مثل القويرة ومعان بأعلى مستويات أشعة الشمس الطبيعية، وكذلك تبلغ سرعة الرياح في أماكن محددة ما بين(٩-٧) متر/ ثانيه وهي معطيات واعدة لاستغلال الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء في الأردن.

وقال: إذا تأخرنا في استغلال الطاقة المتجددة فسيفوتنا القطار فقد وصل معدل الاستثمار في الطاقة المتجددة في العالم عام ٢٠١٢ إلى (٢٤٤) بليون دولار مقارنة بحوالي ((١٠٠ بليون عام ٢٠٠٦. وأن الأردن كمستورد للطاقة ومتأثر بأسعار النفط العالمية يكمن مستقبله في الاستثمار في الطاقة المتجددة. واستعرض في محاضرته تاريخ صناعة الرياح في المملكة واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية مشيرا إلى مشروع الطفيلة والقويرة والمفرق ومشروع طاقة الرياح في الفجيج. مبينا ذلك بالصور والخرائط والبيانات والأرقام. واختتم بدران محاضرته باستعراض التحديات الرئيسية للطاقة في الأردن والمتمثلة في الاندماج في شبكة الضغط العالي الوطنية وتطوير تكنولوجيا التخزين والتمويل الرأسمالي والتشريعات الحكومية والدعم الحكومي للطاقة الإحفورية.

ملف العدد

الخطة العشرية للنهوض بالإقتصاد الوطني

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعلن رؤيتها للخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الوطني بعقد مؤتمر صحفي في مقر الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٦/٧

في الرسالة التي كان جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم قد وجهها بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩ الى دولة رئيس الوزراء والتي تعد بمثابة خارطة طريق للنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل التحديات الجمة التي يواجهها، اكد جلالته على ضرورة قيام الحكومة بوضع تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة المقبلة ، وركز جلالته في رسالته على اهمية التطبيق الفعلي لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وان القطاع الخاص شريك اساسي في عملية التنمية وقيادة دفة الاقتصاد الوطني .

ومن هذا المنطلق واضطلاعاً بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومسؤوليتها تجاه الوطن في المساهمة برسم السياسات الاقتصادية بما يخدم المصالح العليا للاقتصاد الوطني، فقد اعدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين دراسة قدمت من خلالها رؤيتها للخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الوطني وبعثت الجمعية بهذه المقترحات لدولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور ولاصحاب المعالي وزراء المالية والصناعة والتجارة والتموين كما تم ارسال نسخة من هذه المقترحات للدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي العامر ، عسى ان تلقى التجاوب من الحكومة لوجهة نظر مجتمع الأعمال الأردني حول سبل مواجهة التحديات للخروج سويا ، قطاع عام وخاص ، بخطة فاعلة وواقعية تنقل الأردن الى مرحلة جديدة تحقق الازدهار للوطن العزيز ، والتاكيد على أن وضع التصور الاستراتيجي لهذه المقترحات لا بد أن يقوم على أسس تشاركية بين القطاعات الرئيسية وهي القطاع العام والقطاع الخاص .

وفيما يلي رؤية الجمعية حول الخطة العشرية وما يتوجب أن تتضمنه تلك الخطة :

الرؤيـــة:

تحسين مستوى معيشة المواطن الأردني وتأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء الشعب والمساواة الاجتماعية بينهم من خلال التنمية الشاملة والمستدامة التي تنعكس على رفاه مختلف الشرائح المجتمعية وفي مختلف مناطق الأردن ومحافظاته.

الرسالة:

وضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، وفق إطار متكامل يستوفي أركان السياستين المالية والنقدية ويضمن الانسجام بينهما، ويُحسّن من تنافسية اقتصادنا الوطني، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الأهداف:

١- ترسيخ التنافسية ومنع الاحتكار في الاقتصاد المحلي.
٢- تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام وزيادة قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية الطارئة.
٣- المحافظة على استقرار السياستين النقدية والمالية واتساقهما.
٤- الارتقاء بنوعية الخدمات الحكومية في الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل.
٥- تفعيل الحكم المحلي واللامركزية.
٦- محاربة الفقر والبطالة.
٧- تحقيق أعلى درجات المساواة وتكافؤ الفرص وتوخي العدالة في الحصول على الخدمات العامة.
٨- ضمان توزيع مكتسبات التنمية على المحافظات.

الإستراتيجية:

تصور استراتيجي لعشر سنوات للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤، وينجز عبر عدد من الخطط المرحلية المتداخلة. هذه الاستراتيجية تتصف بما يلي :

١- الواقعية وعبر طموحات عملية وفي نطاق القدرة الأردنية على تنفيذها.

٢- تكون مرنة وقابلة للتعديل والتكيف مع تغير الظروف المحلية والدولية من خلال برامج عمل تفصيلية وخطط فرعية قطاعية.

٣- يرافقها آليات متابعة وتدقيق للإنجاز والتقدم في التنفيذ بحيث تتحقق أهدافها قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن.

٤- تكون عابرة للحكومات وتلتزم بها الحكومات المتعاقبة بعد إقرارها من مجلس الأمة وأن لا تكون مجرد شعار مفرغ من مضمونه ترفعه الحكومات.

٥- يكون القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في وضعها ويتحمل مسؤوليتها تجاه الوطن.

٦- أن لا تلقى هذه الخطة مصير سابقاتها من الخطط والأجندات كالأجندة الوطنية والخطة الثلاثية.

البرامج:

إن وضع الخطة وتنفيذها يحتاج إلى ثورة بيضاء في كل مناحي الحياة الأردنية وإلى برامج قطاعية تنفيذية وكما قال جلالة الملك المعظم في أكثر من مناسبة، نحتاج إلى ثورة في كل شيء في التفكير والتخطيط لمستقبل الأردن الذي نريده ولمستقبل أبنائنا وبناتنا.

وهذه مهمة كبيرة وضخمة تحتاج إلى البرامج التالية:

أولاً: نهضة إدارية مؤسسية وذلك من خلال:

١- توفير الكوادر الاقتصادية والاجتماعية ومن كافة التخصصات والخبرات التخطيطية والمؤسسات القادرة على تنفيذ هذا التكليف السامي وتمكين وزارة التخطيط والأجهزة ذات العلاقة بعملية التخطيط.

٢- حشد كافة الجهود من قبل الجميع الحكومة ومؤسساتها ودوائرها، والقطاع الخاص بمنظماته ومؤسساته وشركاته وكذلك المجتمع المدني بنقاباته وأحزابه وجمعياته.

٣- التعاون والتنسيق بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية كل في مجالها في ما يتعلق بالخطة المطلوبة.

٤- الإصلاح السياسي القادر على إخراج المؤسسات الاقتصادية التي سيوكل إليها التخطيط والتنفيذ ومراقبة الأداء والإنجاز.

ثانياً: إعادة هيكلة الإدارة العامة

بكل مؤسساتها ومقوماتها وأدواتها وآلياتها من خلال:

١- تفعيل القدرات البشرية المتوفرة في الحكومة ومؤسساتها واستغلال هذه القدرات في رسم وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج المطلوبة لتنفيذ الخطة.

٢- رفع سوية وكفاءة المسؤولين والموظفين دون استثناء وفي مختلف الرتب والوظائف بالتدريب والتأهيل.

٣- توظيف الكفاءات اللازمة على أسس الخبرة والكفاءة العلمية

٤- ترشيق الجهاز الحكومي وتخليصه من البطالة المقنعة فيه ودمج أو إلغاء المؤسسات التي استنفذت أغراضها وتلك التي تشكل عبئاً على الموازنة العامة بدل أن تكون رافداً لها.

٥- استخدام آخر مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والحلول للمشكلات التي تعترض عملية التخطيط والتنفيذ بما في ذلك الحكومة الإلكترونية في جميع أجهزة الدولة.

ثالثاً: رؤية جديدة واقعية للمنظومة التعليمية

برمتها في كل المراحل سواء في المدارس والمعاهد والتعليم العالي في الداخل والخارج من خلال:

١- نظرا لضعف مستوى التعليم الأساسي وكذلك ضعف مستوى خريجي الجامعات يجب

إعادة النظر في المناهج المدرسية والجامعية وبما يتلاءم مع التطورات العلمية وحاجة سوق العمل ، وان يتم التركيز على الموضوعات التي يتطلبها سوق العمل بشكل خاص لتجنب بطالة خريجي الجامعات في تخصصات لا توفر فرص عمل لدارسيها .

٢- أهمية التفاعل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص خصوصاً في مجال البحث العلمي، وفرص العمل.

٣- تبني نظرية الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات منذ المراحل الأولى الدراسية .

٤- إيجاد البيئة المناسبة والمناخ الملائم للتعليم من أبنية مدرسية وتجهيزات .

٥- تأهيل المدرسين ورفع سويتهم بالتدريب والتأهيل في كل المراحل التعليمية وتوفير الحياة الكريمة لهم ولا سيما في المناطق النائية الأقل حظاً.

٦- غرس القيم التربوية والدينية والاجتماعية في المدارس والجامعات وتنقية العملية التعليمية من الشوائب التي علقت بها في الآونة الأخيرة.

٧- تكثيف الجهود للنهوض بالبحث العلمي التجريبي التطبيقي الذي يمكن الاستفادة من نتائجه في مجالات الحياة العملية الأردنية.

٨- تفعيل دور الجامعات الأردنية والمعاهد لخدمة المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها.

٩- تشجيع البعثات العلمية والدورات التدريبية في الخارج لكوادر الجامعات الأردنية والرحلات الاستطلاعية للإطلاع على خبرات وتجارب الآخرين.

رابعاً: الاستعانة بما تراكم من خبرات وكفاءات في جميع القطاعات

سواء تلك التي في الخدمة أو خارج الخدمة في كافة المجالات في القطاعين العام والخاص، وما أكثرها في الدولة الأردنية ولكنها تحتاج إلى تحفيز وتفعيل وتشجيع لتقوم بمسؤولياتها في هذا المشروع الحيوي النهضوي الذي يفترض أن يكون بتكاتف الجميع يتوقع أن يكون نقلة نوعية نحو تحسين حياة المواطنين الأردنيين .

خامساً: القضاء :

١- ان القضاء هو المرتكز الاول لاي مجتمع او دولة والعدل اساس الملك وعليه يتوجب ايلاء موضوع القضاء الأهمية اللازمة وإجراء إصلاحات في الجسم القضائي لضمان استقلاليته التامة واتخاذ ما يلزم لرفع كفاءة القضاة وأهلية المحاكم وإجراءات التقاضي

٢- تعديل التشريعات السارية التي يحتاجها تنفيذ الخطة وبدون معوقات تشريعية بما يحفظ للمجتمع الأردني حقوقه وواجباته.

سادساً: إخراج برنامج الشراكة مع القطاع الخاص إلى حيز الوجود

أن تلتزم الحكومة بوضع برنامج للشراكة مع القطاع الخاص علما بان مشروع قانون الشراكة قد ارسلته الحكومة الى مجلس النواب دون ان يعرض على القطاع الخاص فالشراكة يجب ان تطبق على ارض الواقع بدل أن تبقى شعارات وعناوين خالية الجوهر والمضمون . وأن تجري الحكومة الحوار الحقيقي القادر على إحداث شراكة فعلية مسؤولة مع مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها المنفذ والمدير لعملية التنمية الاقتصادية في المملكة والمستثمر فيها والممول للنشاطات الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد المختلفة ولجزء هام من منتجي الخدمات الحكومية .

سابعاً: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

من خلال إصلاح الإدارة العامة وبالذات الإدارة الاقتصادية والإدارات ذات العلاقة وبالتالي القضاء على البيروقراطية والروتين وتقليص الجهد والوقت والتكلفة لإقامة الأعمال من خلال ما يلي :-

١- الإسراع في سن التشريعات الاستثمارية وشفافيتها ووضوحها وبحيث لا تخضع للتفسير المزاجي للموظفين القائمين على شؤون الاستثمار.

٢- جعل الأردن منطقة تنموية واحدة واعطاء حوافز للمشاريع في بعض المحافظات او المناطق الاقل حظاً.

٣- تقصير المدة التي تستغرقها إقامة المشروعات الاقتصادية، وتخفيض كلف إقامة المشاريع.

٤- تبسيط الإجراءات وخطوات العمل اللازمة لإقامة الأعمال والمشروعات.

٥- العمل على السماح بتأجير أراضي الدولة بأسعار رمزية لغاية إقامة المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المحافظات ويخفف من كلف الإنتاج لتلك المشاريع.

٦- تفعيل دور النافذة الواحدة في مؤسسة تشجيع الاستثمار ومن ثم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ولا يخفى ما لأثر الاستثمار في النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة الفقر.

٧- تعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والإبداع والرواد الشباب ودعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو الإقتصادي في المرحلة المقبلة.

٨- منح حوافز ضريبية للصناعات الريادية وللتوسعات الاقتصادية وتلك المبنية على خطط استثمارية واضحة تبين سلسلة الاستثمارات المستقبلية التوسعية للمشروع.

٩- توفير البنية التحتية المتقدمة لجذب الاستثمارات الخارجية وتعبئة المدخرات الوطنية المتوفرة في الجهاز المصرفي الأردني في الداخل وفي الخارج .

١٠- ترويج مناخ الأردن الاستثماري عربياً وإقليمياً ودولياً من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار والمناطق التنموية والسفارات الأردنية في الخارج والتعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص لتحقيق هذه الغاية نظرا للدور الفاعل الذي تقوم به مجالس الأعمال المشتركة بين هيئات القطاع

الخاص في الأردن ونظيراتها في الدول العربية والصديقة والزيارات المتبادلة مع تلك الدول، وإبراز التشريعات الاستثمارية ومقومات البيئة الاستثمارية والقطاعات الواعدة في الاقتصاد الأردني والإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي ونعمتي الأمن والأمان.

١١- إنشاء وتوسيع الحاضنات الاستثمارية و ا لتكنو لو جية ا لمحلية .

١٢- ترسيخ الشفافية في القطاعين العام والخاص ومكافحة الفساد .

١٣- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات كالتجربة التركية على سبيل المثال حيث تقدم حوافز عديدة للاستثمار بالامكان تطبيقها في الأردن ومنها ما يلي:

- تفويض أراضي الدولة مجانيا لإقامة المشاريع الاستثمارية

- منح حوافز للمشاريع التي تستخدم نسبة محددة من العمالة المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية بهدف تشجيع استخدام العمالة المحلية وخلق فرص العمل للشباب وخاصة في المشاريع التي تقام في المحافظات الأقل حظا.

- الإعفاء من ضريبة المبيعات على المواد والمستلزمات المستخدمة في بناء المشروع .

- منح حوافز تشجيعية تتناسب ونسبة الأرباح المتحققة للمشروع التي يعاد استخدامها في تطوير المشروع وتوسعته أو تستثمر داخل المملكة في مشاريع جديدة .

ثامناً: تنمية المحافظات

لابد هنا من الإشارة إلى ضرورة تنمية المحافظات من خلال:

١- تحسين الخدمات المتوفرة فيهما من صحة وتعليم ومواصلات واتصالات وطاقة وبنى تحتية وكافة المرافق العامة والدوائر الحكومية .

٢- وضع برامج للحد من الهجرة من المحافظات الى العاصمة بشكل خاص .
٣- تدريب وتأهيل للقوى العاملة غير المدربة فيهما وتمكين النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- رفع كفاءة البلديات والمجالس المحلية وتطبيق اللامركزية في المحافظات.

٥- توطين استثمارات مكثفة للعمالة في الأماكن المحرومة منها وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبحيث يكون الريف والبادية مراكز إنتاج رئيسية للغذاء والأعلاف والثروة الحيوانية.

٦- أن تكون الزراعة نمط حياة ومنهج معيشة لتثبيت السكان في قراهم بحيث لا يكون الريف طارداً للسكان ووقف الهجرة إلى المدن.

٧- تشجيع السياحة في الأماكن الطبيعية والأثرية في الريف والبادية وتقديم التسهيلات المشجعة على اجتذاب السياحة الداخلية والخارجية

تاسعاً: رفع مستويات المعيشة للمواطن الأردني

بشكل عام وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية للمحتاجين وغيرها بكفاءة وجودة عالية وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوظيف وتوزيع مكاسب التنمية على كافة المواطنين وإحداث التنمية المتوازنة في المحافظات كافة.

وفي هذا السياق يجب أن يكون لدى الحكومة رؤيا واضحة وعزيمة لتغيير نمط الحياة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية وحتى البناء وترشيد استخدام الطاقة بأقل التكاليف وهنا تجدر الإشارة إلى ما يلي:

١- البناء والمساكن:

- وضع دراسة لما يحتاج المواطن من مساحة كافية اقتصاديا واجتماعيا وتحفيز البناء قليل التكاليف.

- أهمية القيام بمشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود وتلافي الأخطاء التي حدثت في مشاريع إسكان سابقة.

- استخدام مواد العزل ومواد بناء قليلة التكلفة والاحتفاظ بمظهر جمالي للأبنية

- تشجيع البناء في الأراضي غير الزراعية.

٢- النقل العام :

– إيجاد حلول دائمة للنقل العام والحد من الاستخدام المتزايد للسيارات الخاصة.

– تشجيع استخدام وسائل النقل الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة.

– تشجيع توفير النقل العام للجامعات والمدارس والمؤسسات.

– تشجيع استخدام الحافلات الكبيرة بين المدن بدل الباصات الصغيرة.

– تحسين البنية التحتية للنقل وسلامة النقل على الطرق .

– الإسراع في تنفيذ مشروعات النقل الإستراتيجية كالباص السريع وخط السكة الخفيف بين عمان والزرقاء وكذلك مشروعات السكك الحديدية .

٣– ساعات العمل للقطاعين العام والخاص:

– اجراء دراسة معمقة لحاجة الاقتصاد الأردني من ساعات العمل

– وإعادة النظر بالعطل الرسمية الكثيرة حيث أن كل يوم من العطلات يكلف المملكة مئات الملايين من الدنانير من الناتج المحلي الإجمالي.

– دراسة أوقات الدوام الرسمي للقطاعين العام والخاص لتنظيم أوقات الموظفين والمدارس وبما لا يؤثر سلباً على الإنتاجية .

٤–التعليم الأساسي والثانوي والجامعي:

– إن يتم تحفيز الاستثمار في التعليم ووضع حوافز لهذا القطاع.

– إعادة النظر بالعملية التربوية والتعليمية برمتها وإعادة هيكلتها في كافة المراحل وبما يواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال.

– الحكومة ملزمة بتقديم الدراسة الثانوية مجانا للطلاب على الرغم من شح الموارد للحد من ظاهرة التهرب والتسرب من على مقاعد الدراسة ولتقدم الحكومة دليلا على حرصها على شباب المستقبل.

– كذلك يجب استمرار دعم الجامعات ورفع سويتها وتسوية مديونياتها ودفع استحقاقاتها من جباية الجمارك، وفي ذات الوقت يجب العمل على تخفيض النفقات الجامعية من خلال الحد من الوظائف الإدارية الكثيرة الغير مبررة. ولدينا جامعات حكومية وخاصة توفر فرص التعليم العالي للشباب وبالتالي تقلص من الحاجة للسفر إلى الخارج لتلقي التعليم وتوفير مبالغ طائلة بالعملات الأجنبية على الأردن.

– قطاع التعليم بمختلف مراحله حتى التعليم العالي يجب إن يكون غير ربحي والمستثمرين والمساهمين في قطاع التعليم يمكن إن يستفيدوا من خلال خدمات وحوافز يحصوا عليها لقاء الاستثمار في هذا القطاع وأية عوائد من التعليم يجب أن تنفق على تحسين العملية التعليمية والارتقاء بمستواها والاستثمار في تطويرها .

– ويجب تشجيع استقطاب الدارسين الأجانب إلى الجامعات الأردنية.

٥–قطاع الرعاية الصحية:

التركيز على هذا القطاع الهام وتعزيز مقوماته وكفاءاته للمحافظة على الأردن مركزا طبيا متميزا في المنطقة من خلال:

– تحفيز الاستثمار فيه وتوسع الخدمات التي تقدم للمواطنين من خلاله .

– السماح للقطاع الخاص بإنشاء كليات الطب بالتعاون مع جامعات عالمية حتى لا يضطر أبناءنا للدراسة في الخارج.

– إصلاح منظومة التأمين الصحي الحكومي وتقديم خدمة صحية بسوية عالية للمواطنين وشمول جميع المواطنين بالتأمين الصحي.

– رفع كفاءة وجاهزية القطاع الصحي الخاص والعام لاستمرارهما في استقطاب السياحة العلاجية إلى الأردن في ظل منافسة حالية ومحتملة من مراكز علاجية متميزة في المنطقة.

عاشراً: قطاع الصناعة الوطنية

– يجب الإبقاء على إعطاء أفضلية للصناعة الوطنية في العطاءات الحكومية.

– ترشيد الاستهلاك للسلع المستوردة الكمالية وإعادة النظر بالرسوم المفروضة عليها .

– دعم الصناعة الوطنية من خلال برامج التطوير الإداري والفني .

– استمرار إعفاء أرباح الصادرات من الضرائب وفي المقابل على الصناعة الوطنية مسؤولية الارتقاء بجودة الإنتاج وتخفيف كلف الإنتاج لتتمكن من المنافسة داخليا وخارجيا.

– توفير الحوافز والمزايا لإقامة المشاريع الإنتاجية

– تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.

حادي عشر: قطاع الطاقة

إن موضوع الطاقة مهم جداً في الأردن باعتباره سبباً رئيسياً لعجز الموازنة والمديونية، ولأن كلفة الطاقة هذه الأيام تشكل عبئا كبيرا على المواطن وكافة القطاعات الاقتصادية كالنقل والصناعة والزراعة والمطاعم والفنادق وغيرها، وبالتالي:

– إتباع سياسة ترشيد استهلاك الطاقة تبدأ من المواطن ليتحمل المسؤولية في تخفيف العبء الذي يفرضه هذا القطاع على مستوى المعيشة ووضع البرامج التوعوية لتحقيق هذا الهدف .

– لا بد من تخفيض خسائر شركة الكهرباء الوطنية وتبني إستراتيجية واضحة لقطاع الكهرباء تمكنه من تخفيض خسائره تدريجياً والوصول إلى حالة التوازن في نهاية عام ٢٠١٧.

– إلغاء الدعم تدريجي بالتزامن مع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستغلال الصخر الزيتي.

– أهمية سرعة اتخاذ القرارات اللازمة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة حتى لا ينسحب المستثمرون المهتمون بهذا القطاع من الاستثمار في الأردن.

ثاني عشر: المغتربين ورجال الأعمال الأردنيين في الخارج

تعتبر حوالات المغتربين رافد رئيسي لخزينة الدولة وتصل الى ٣ مليار دولار سنويا وتساهم تحويلات الأردنيين في الخارج في دعم الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إضافة إلى رصيد المملكة من الاحتياطات الأجنبية ، كما يساهم رجال الأعمال والمستثمرون الأردنيون في الخارج في في بناء اقتصاد وطنهم ، من خلال استثماراتهم داخل الأردن .

ان شريحة المجتمع من المغتربين من عاملين ورجال اعمال اردنيين في الخارج لا تلقى الاهتماما الكافي من الحكومة مما يستدعي :

– توثيق الصلات بهم اينما كانوا من خلال عمل السفارات الأردنية في الخارج

– توفير المعلومات حول فرص الاستثمار المتاحة في الوطن وتشجيعهم على استثمار مدخراتهم بمشاريع تعود عليهم وعلى الاقتصاد الوطني بالفائدة

– توفير فرص التعليم لابناء المغتربين في الجامعات الأردنية بكلف معقولة

– الاستفادة من الخبرات الادارية والفنية للمتقاعدين منهم في التعليم والتدريب وادارة المشاريع

– التنسيق مع هيئات القطاع الخاص لاقامة فعاليات دورية مختصة بشؤون المغتربين وهنا لا بد من الاشارة الى ان جمعية رجال الأعمال الأردنيين كانت المبادرة في عقد سلسلة مؤتمرات المغتربين الأردنيين حيث يتم خلالها تعريفهم باخر التطورات على الساحة الاقتصادية وفرص الاستثمار القائمة كما يجري حوار مفتوح مع رئيس الحكومة لعرض مشاكلهم ومناقشة قضاياهم والاستماع الى ارائهم.

– انشاء مجالس للمغتربين في الخارج برعاية السفارات الأردنية لتعزيز التواصل فيما بينهم في بلاد الاغتراب .

– عمل دورات تعليمية في اللغة العربية وتاريخ الأردن المعاصر من خلال السفارات لابناء المغتربين في الدول الاجنبية لتعزيز الانتماء للوطن.

– مراعاة الحقوق المدنية للمغتربين مثل حق الاقتراع والتصويت والترشح وتولي المناصب القيادية.

ثالث عشر: قطاع السياحة

– تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كونه مكونا اساسيا للاقتصاد الوطني.

– وضع برامج تدريبية متخصصة للعمالة في القطاع السياحي ورفع سوية العاملين فيها وتشجيع الشباب الأردني على العمل في هذا القطاع.

– وضع برامج ترويجية للسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية الاسلامية والمسيحية وحسن الاستفادة من مقومات الأردن السياحية في هذه المجالات.

– إعادة النظر بالرسوم المفروضة على دخول الاماكن السياحية وضرائب تذاكر السفر

– تاهيل الاماكن السياحية وتطويرها وتوفير الخدمات المرافقة لها

– اقامة المؤتمرات السياحية المتخصصة وتكثيف جهود الترويج السياحي داخليا وخارجيا

رابع عشر: السياسة المالية

يتأثر القطاع الخاص بشكل مباشر وغير مباشر بالسياسة المالية حيث تعتبر السياسة المالية للدولة من أهم السياسات الاقتصادية إن لم تكن أهمها على الإطلاق .

ا– متطلبات السياسة المالية في المرحلة القادمة:

لا بد أن تتوخى الحكومة عند فرض أي ضريبة ما يلي:

– المساواة والعدالة الاجتماعية في الجباية والإنفاق بموجب نص الدستور الأردني في المادة ١١٢ منه.

– انسجام العبء الضريبي المفروض على المكلف مع طاقته على الأداء وقدرته على الدفع ومع الحاجة الفعلية للدولة إلى المال.

– عدم إتباع السياسات الجبائية العشوائية دون مبرر أو لتمويل نفقات لا تصب في الصالح العام.

– توفر الإدارة الضريبية الكفؤة والمؤهلة حيث يجب إن تجري عملية الضريبة بكل مراحلها وإجراءاتها بكفاءة وفعالية واقتصادية وشفافية متناهية من حيث الجباية والإنفاق على حد سواء.

– منع التهرب الضريبي وتحصيلا أموال الدولة بكافة الوسائل والسبل المشروع وحسب التشريعات السارية.

٢– التطورات المالية :

إن أهم خللين في المالية العامة هما عجز الموازنة وإرتفاع المديونية العامة :–

أ– عجز الموازنة العامة :

لقد شهد عجز الموازنة العامة تدهوراً فاق حدود الأمان ليصل إلى ١,١ مليار دينار عام ٢٠١٣ ومن المتوقع إن يصل هذا العجز هذا العام إلى ٣ مليارات دولار بسبب فاتورة الطاقة وتضخم جهاز الإدارة العامة للدولة والذي سيتم سداده بقروض داخلية وخارجية .

ب– المديونية العامة :

ستصل المديونية العامة الداخلية والخارجية للمملكة إلى ٢١ مليار دينار تقريبا بنهاية العام الحالي والذي يعادل ما قيمته ٨٢٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر خطير جدا ، ولم توضح خطة الموازنة إذا كان هنالك أي تدابير مستقبلية لتلافي تزايد المديونية حيث أن كل مواطن أردني (٦ ملايين) مدين الآن بحوالي ٣٥٥٠ دينار أردني كدين عام.

إن لعجز الموازنة والدين العام آثار خطيرة على الاقتصاد الأردني وبشكل خاص على فعاليات القطاع الخاص .

٣- التوصيات

يوصي القطاع الخاص بأن تكون السياسة المالية خلال الخطة الاقتصادية العشرية القادمة على النحو التالي:

١- إعادة النظر في القوانين المالية كالضريبة والاستثمار والسوق المالي لتكون تشريعات محفزة للنمو الإقتصادي وليست مثبطة له وجاذبة للاستثمار وليس طاردة له .

٢- تفعيل قانون الزكاة الذي كان يعمل به في الخمسينيات وتحديثه لما لذلك من انعكاس ايجابي إذ سيوفر على المواطن أية ضرائب جديدة وسيوفر للخزينة إيراد للإيفاء بالتزاماتها ويخفض الحاجة للاقتراض وسيوفر كذلك التمويل لإقامة المشاريع الخدمية للمواطنين ومشاريع البنية التحتية .

٣- ربط بعض المنح الخليجية المؤكدة بمشروعات استثمارية تفوق هذه المنح بثلاث أو أربع مرات يتم استدراجها من مستثمرين أجانب أو محليين لمشروعات حيوية إستراتيجية في الطاقة والنقل العام والسياحة وغيرها مما يخفف عن كاهل الحكومة استثمارات رأسمالية بمليارات الدولارات يشارك في تملكها وتنفيذها القطاع الخاص .

٤- تخفيض الدين العام الداخلي والحد من قيام الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي ومنافسة القطاع الخاص على التسهيلات التي توفرها البنوك المحلية لتمويل نشاطات القطاع الخاص.

٥- شد الأحزمة على البطون وإتباع سياسة مالية تقشفية متشددة من حيث النفقات الجارية وضرورة تحصيل الكلفة العادلة للخدمات من ماء وكهرباء من خلال برنامج إصلاح اقتصادي وطني وإنفاذ وتفعيل القوانين المتعلقة بتحصيل أموالها ووقف التهرب الضريبي .

٦- تأجيل تنفيذ بعض المشروعات الضخمة التي لا تحظى بالأولوية والتركيز على المشروعات الرأسمالية ذات المردود السريع الذي يضيف إلى الرأسمال الإقتصادي والاجتماعي والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي القدرة على تخفيض عجز الموازنة العامة وتسديد الدين العام.

٧- ترشيق الجهاز الحكومي وإلغاء بعض الوزارات والدوائر و كذلك السفارات التي تشكل عبئاً على الخزينة دون مردود يذكر، والمؤسسات المستقلة التي استنفذت إغراضها أو تشكل عبئاً على الموازنة ، وعدم التعيين إلا في الوظائف الملحة كالصحة والتعليم وعلى أسس الكفاءة والخبرة والتنافسية المطلقة.

٨- اعتماد الإلغاء التدريجي لدعم السلع والخدمات من خلال الخطة العشرية وتعزيز الاعتماد على الذات .

٩- تشجيع الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة من الشمس والرياح وكذلك استخراج الصخر الزيتي، وترشيد استهلاك الطاقة من خلال الحوافز وإعفاء الأدوات الموفرة للطاقة من الرسوم والضرائب.

١٠- يمكن التخفيف من حدة الصبغة الجبائية لقانون الضريبة بتخصيص نسبة من الأرباح قبل فرض الضريبة لصندوق تعويضي (Offset Fund) تصل إلى ٥٪ من أرباح الشركات ذات معدلات الضريبة المرتفعة مثلاً يخصص للبحث والتطوير والتوسع داخل الشركات وتدريب وتأهيل القوى العاملة فيها وتنمية المجتمعات المحلية التي تتوطن بها هذه الشركات

خامس عشر: السياسة النقدية

يوصي القطاع الخاص بأن يكون أداء السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة ما يلي:

١- مواصلة السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال مراكمة احتياطي مريح من العملات الأجنبية لدعم الدينار وتوفير ملاءة نقدية للمستوردات حسب المعايير الدولية.

٢- المحافظة على سعر صرف الدينار وعلى قوته الشرائية للدينار من خلال كبح جماح التضخم الذي اخذ يرتفع في الآونة الأخيرة وبالتالي تدهور القيمة الشرائية لدخل المواطن الأردني المتوسط والمحدود.

٣- استخدام أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي من سعر الخصم وأسعار الفائدة وشهادات الإيداع وسعر إقراض البنوك لتحفيز البنوك على توفير القروض والتسهيلات من البنوك للقطاع الخاص وبكلف معقولة تشجع النشاط الإقتصادي والاستثمار.

٤- ما زالت الفجوة بين أسعار الفائدة على

الودائع وأسعار الفائدة على الإقراض واسعة وبالتالي يجب العمل على تضييق هذه الفجوة.

٥- تشجيع السياسة النقدية لنوافذ إقراضية ميسرة للقطاعات الواعدة كمشروعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات وكذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور الشركة الأردنية لضمان القروض في مجال القروض المقدمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى إعادة إقراض الصناعة.

٦- الحفاظ على متانة الجهاز المصرفي من حيث كفاية رأس المال والتخفيض ما أمكن من القروض غير العاملة والتفتيش المستمر على عمليات البنوك لسلامة البنوك وتطوير أنظمة الدفع.

٧- تحديث التشريعات المصرفية الأردنية وبما يواكب التطورات المصرفية العالمية وبشكل خاص تشريعات الصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية وتوفير الكوادر اللازمة لذلك.

٨- تحفيز حوالات العاملين في الخارج وإعادة إثمان الصادرات إلى الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية والعمل عل تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات الأردني نتيجة تزايد الاستيراد على التصدير.

سادس عشر: السياسة العمالية

١- إنهاء تشوهات سوق العمل بتشريعات متناسقة مع احتياجات القطاعات الاقتصادية من العمالة،

٢- تشجيع وتحفيز وتدريب وتأهيل العمالة الأردنية في القطاعين العام والخاص في الشركات والمصانع والمؤسسات التابعة للقطاعين بغرض اكتساب الخبرات.

٣- السماح بتوفير العمالة الأجنبية للقطاعات التي تحتاجها بشدة والتي لا يقبل عليها الأردنيون.

٤- تطوير وتقوية برامج التدريب والتأهيل للعمالة الأردنية في مراكز التدريب المهني وتزويدها بالمعدات والآلات المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً.

٥- توسيع برامج التشغيل للأردنيين الباحثين عن عمل سواء داخل المملكة أو خارجها.

٦- توسيع وتطوير برامج الضمان الاجتماعي للفئات غير المنضوية تحت لواء الضمان الاجتماعي ولا سيما ذوي الأعمال الحرة والمؤسسات الصغيرة.

٧- عدم تقييد العمالة الأجنبية الماهرة، القادرة على نقل المعرفة في قطاعات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

نقيب مقاولي الانشاءات الأردنيين المهندس أحمد الطراونة

عرض قطاع الإنشاءات الأردني بين الواقع والطموح

إن ما يشهده الأردن الآن من نهضة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والخدمية خاصة بعد إن استطاع تجاوز الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالمنطقة والعالم واستطاع الخروج منها بأقل الخسائر وسجل نجاحات متعددة ساهمت في استقراره ونمائه وأهلته لأن يصبح حلقة الوصل والترانزيت في المنطقة نظراً لموقعه الاستراتيجي المتميز وأجواء الأمن والاستقرار وجملة التشريعات والقوانين والسياسات المعتدلة التي أرساها جلالة الملك والتي عززت الثقة بالأردن وساهمت في زيادة تدفق الاستثمارات إليه .

إن قطاع الإنشاءات الأردني بني بسواعد أردنية وكفاءات وطنية أثبتت جدارتها وأهليتها على مدى سنوات عديدة من العمل الجاد والمضني واستطاع مقاولنا الأردني انجاز اكبر المشاريع بوقت وزمن قياسي وبأعلى مستوى من الأداء وكان على الدوام عند حسن الظن فيه واستطاع أن ينتزع إعجاب الجميع وثقتهم وكان له شرف المساهمة والمشاركة في النهضة العمرانية لمعظم الدول العربية والصديقة وله دور مأمول في نهضة هذا الوطن وهو مقدمة القافلة نحو التنمية والنهوض وعليه تبني الآمال في تحريك عجلة الاقتصاد ومن المتوقع أن يتعاظم دور هذا القطاع في ظل الحركة النشطة التي سيشهدها السوق المحلي وأسواق بعض الدول العربية الشقيقة التي تشهد حركة نشطة في إعادة اعمار بلدانها وهو يسير الآن بخطى حثيثة نحو العالمية وسجل نجاحات متعددة على المستويين المحلي والدولي واستطاع بجهد منتسبيه أن يحظى بالاحترام والتقدير ومطلوب منه الآن ممارسة دوره الوطني المأمول منه والتعاون مع القطاع الرسمي ممثلا بالحكومة ومؤسساتها والهيئات الممثلة لها وهو الشريك الاستراتيجي لهذا القطاع ولجميع القطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة على اختلاف مجالاتها ومطلوب منه أيضا دراسة الفرص المتاحة أمامه في السوق المحلي والخارجي وعمل ائتلافات وتحالفات قادرة على منافسة كبريات الشركات العالمية وكذلك العمل بروح الفريق الواحد الذي يراعي ويضع مصلحة الأردن في المقدمة انطلاقا من مفهوم وشعار أن المصلحة في النهاية هي للجميع .

لكن وعلى الرغم من مناداتنا المتكررة بضرورة وضع هذا القطاع على سلم أولوياتنا الوطنية بصفته محركاً أساسيا لاقتصاد هذا الوطن وكما هو الحال في جميع دول العالم خاصة العظمى منها التي تقود اقتصادياتها اقتصاد العالم واستثماراته وطالبنا بضرورة إعادة الزخم لهذا القطاع لممارسة دوره المأمول والمطلوب وضرورة وضع الخطط والاستراتيجيات التي تضمن ازدهاره ونمائه وتذليل جميع الصعاب التي تعترض طريقه إلا انه وعلى ارض الواقع لازالت الجهود المبذولة متواضعة ولا ترقي لمستوى الطموح ودون الحد الأدنى المطلوب .

إن إعادة الحياة لهذا القطاع وتعافيه واستمراره والتأكيد على أهمية تنفيذ مشروعاتنا الوطنية الهامة والإستراتيجية بأيدي وسواعد وكفاءات أردنية وطنية تضمن سلامة وأمن هذه المنشآت وتحافظ عليها من الغش والعبث مسألة ذات أهمية عالية وحساسة لأمننا الوطني والاقتصادي ولا يصح في اي حال من الاحوال بناء نهضة وصروح هذا الوطن اعتماداً على الخبرات الاجنبية فقط.

من هنا تنبع اهمية الحفاظ على كفاءاتنا الأردنية ومؤسساتنا الوطنية وكوادرها الفنية والإدارية وانجازاتها المشرّفة وان لا يغيب عنا أن مؤسساتنا الوطنية أولا وأخيرا ستبقى في ميزان هذا الوطن ومن موجوداته وارثه وعلينا جميعاً الحفاظ عليه .

وحفظ الله الأردن وأهله من كل سوء

أحمد الطراونة
نقيب مقاولي الإنشاءات الأردنيين

المنبر الاقتصادي للجمعية
يستضيف رئيس لجنة تقييم التخاصية

استضاف المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٦/١٥ في فندق لاند مارك سعادة الدكتور عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخاصية في لقاء حول « تقرير لجنة تقييم التخاصية وأثره في مسيرة الإصلاح» .بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من رجال الأعمال وضيوفهم ، وافتتح معالي السيد حمدي الطباع اللقاء بكلمة بين فيها أن توجه الحكومة نحو سياسة التخاصية في مطلع عام ١٩٨٥ جاء مستمداً من روح كتاب التكليف الملكي السامي للحكومة آنذاك. وسار برنامج التخاصية منذ ذلك الوقت وفقا لخطة محددة وبرنامج زمني تم خلاله خصخصة ١٩ شركة. وقد لاقى برنامج الخصخصة في الأردن انتقادات عديدة وانقسم الخبراء والاقتصاديين وشرائح المجتمع المختلفة بين مؤيد ومعارض حتى كانت توجيهات سيد البلاد بتكليف الحكومة لتشكيل لجنة خبراء محايدة تقدم تقريرا تقيم فيه تجربة التخاصية بشفافية ووضوح .

وفي ٢٠١٤/٣/٣١ قدمت الحكومة نتائج دراسة تقييم التخاصية وتزامن تسليم تقرير لجنة التخاصية مع رسالة وجهها جلالة الملك إلى رئيس الوزراء دعا فيها إلى وضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة المقبلة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسّن من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتأمين الحياة الكريمة ولفت جلالته إلى ضرورة الاستفادة مما تضمنه التقرير، ونشره ليتمكن الجميع من الاطلاع عليه، مشيراً إلى أن النجاح لا يحدد بعدم ارتكاب الأخطاء، بل من خلال القدرة على استخلاص العبر منها. وأكد جلالة الملك عبد اللّه الثاني أهمية البناء على نتائج تقرير لجنة التخاصية، والاعتماد عليها في إعداد الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأفاد الطباع بان التقرير خلص إلى أن برنامج التخاصية قد حقق نجاحات مهمة تم التركيز عليها، ولكن أشار أيضا لبعض الإخفاقات ، وحسب التقرير فان الدول الناجحة ليست الدول التي لا تخطئ، بل هي التي إذا أخطأت تتعلم من أخطائها، تراجعها وتوثقها وتدخلها في رؤيتها المستقبلية حتى لا تتكرر . من المؤكد أن هنالك تجاوزات شابت مسارات تخاصية عدة شركات وكذلك جرى سوء استخدام لعوائد التخاصية التي ذهب معظمها لسداد الديون بينما لم يظهر اثر نسبة ضئيلة استخدمت لمشاريع التنمية المحلية.

كما جاء في التقرير أن عمليات خصخصة ٤ شركات من بين ١٩ شركة، افتقدت للكثير من معايير الشفافية والالتزام بالممارسات الفضلى ، ولقد وجه جلالة الملك مؤخرا رسالة واضحة إلى الحكومة في شكل خارطة طريق واضحة الرؤى والمعالم والأهداف ويؤكد جلالته فيها على ضرورة قيام الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، والتخطيط السليم يجب أن يرتكز إلى تجارب ودروس وعبر الماضي مما يعني انه لا بد من الأخذ بمنتهى الجدية بنتائج هذا التقرير في التخطيط للمرحلة المقبلة للاقتصاد الوطني .

ثم قدم سعادة الدكتور عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخاصية عرضا بين فيه الأسباب الموجبة لبرنامج التخاصية وتوصيات اللجنة والأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني الذي نتج عن خصخصة بعض الشركات فيما شابت عملية خصخصة عدد من الشركات بعض الممارسات التي لم يراعى فيها الأساليب الفضلى والمعايير الدولية وأفاد أن تجربة التخاصية في الأردن قد حققت الكثير من الأهداف في حين انه يجب التعلم من الأخطاء السابقة وتلافيها في المستقبل . وبين أن مجموع ما تم خصخصته بلغ حوالي ١,٧ مليار دينار في حين تقدر قيمة المشاريع المستقبلية بأكثر من ١٠ مليارات في مشاريع الطاقة والنقل والاتصالات . ثم استعرض للحضور الآلية التي اتبعتها اللجنة في دراسة المشاريع التي تم خصخصتها ومعايير التقييم ، وأضاف انه من خلال المراجعة الشاملة للوثائق التي تمكنت اللجنة من الاطلاع عليها فقد كان هناك تباينا واضحا

أكان من جانب سلامة التنفيذ أم من جانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي حيث اتسمت بعض العمليات بالشفافية والالتزام بالقوانين وإتباع الممارسات الفضلى من جهة بينما افتقرت عمليات أخرى إلى أدنى معايير الشفافية أو شابتها مخالفات قانونية أم استخدام للسلطة التقديرية غير منسجم مع روح القانون والممارسات الفضلى من جهة أخرى وانه من المجحف أن ننعت برنامج التخاصية ككل بالنجاح أو الفشل .

وأوضح سعادة الدكتور عمر الرزاز أن العمليات التي ابتعدت عن الأطر التشريعية والممارسات الفضلى على صعيد التنفيذ فكانت أهمها شركة الفوسفات وتلاها شركة أمنية التي اعترتها الكثير من العيوب مع أن أثرها الاقتصادي اللاحق كان ايجابيا في تعظيم المنافسة في قطاع الاتصالات أما قطاع الكهرباء فكان أداؤه دون المستوى المطلوب أن كان من حيث التنفيذ أو الأثر وكان من الأجدى التوجه نحو عقود الإدارة والتشغيل في شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء القائمة بدلا من الخصخصة للأصول واستقطاب مستثمرين لمشاريع جديدة لإنتاج الطاقة . وعن عدالة أسعار بيع المنشات فتبين أن احتساب العائد مقارنة بقيمة الاستثمار يظهر أن معظم الشركات وزعت على المستثمرين أرباحا غير مبالغ فيها وبهوامش تزيد أو تقل بنحو نقطتان عن ١٠٪ سنويا إلا أن شركات توزيع الكهرباء مكنت المستثمرين فيها من تحقيق معدل عائد سنوي بلغ في المتوسط ٢٠ ٪ .

وأضاف أن اللجنة قدمت توصياتها لمجلس الوزراء ومن أهمها قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودمج العديد من هيئات تنظيم القطاعات وإنشاء وحدة مرتبطة بمجلس الوزراء تحل محل هيئة التخاصية تناط بها مهام تقديم الدعم الفني للحكومة والتنسيب لمجلس الوزراء بمقترحات لمشاريع الشراكة وكذلك متابعة مدى التزام المستثمرين بالاتفاقيات المبرمة مع الحكومة ووضع المعايير لاختيار ممثلي الحكومة في مجالس

إدارة الشركات التي تملكها الحكومة بالكامل أو جزء منها ومراقبة أدائهم وتوجيههم فيما يتعلق بالقرارات الهامة لهذه الشركات . كما اقترحت اللجنة إعداد استراتيجيات عملية لقطاعات الكهرباء والطاقة والاتصالات والنقل الجوي والمياه وأيضا إنشاء صندوق وطني للمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي تعجز الحكومة عن تمويلها ويشارك فيه الجهات المانحة والبنوك وكذلك الانضمام لمبادرة الشفافية العالمية للصناعات التعدينية والتي تعتبر اتفاقية بين الحكومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني تساهم في تطبيق أعلى معايير الشفافية فيما يتعلق بالثروات الوطنية .

وجرى بعد ذلك فتح النقاش بين الضيف والحضور أجاب فيه على تساؤلاتهم واستفساراتهم فيما يتعلق بالتقرير ونتائج عملية التخاصية .

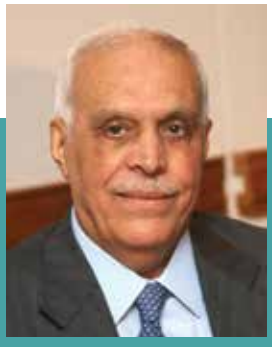

البنك الإسلامي الأردني

التأسيس :

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة سنة ١٩٧٨م لممارسة الأعمال المصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، باشر الفرع الأول العمل في ١٩٧٩/٩/٢٢م. ويهدف البنك لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المجالات المصرفية ومجالات التمويل والاستثمار على أساس غير ربوي ووفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويبلغ رأسمال البنك المدفوع حالياً ١٥٠ مليون دينار أردني ويبلغ عدد العاملين في البنك ١٩٧٩ موظف.

الرقابة الشرعية والقانونية :

تخضع معاملات وتعاملات وعقود البنك لرقابة هيئة شرعية مؤلفة من ثلاثة علماء شرعيين متخصصين، كما تخضع أعماله المصرفية لرقابة البنك المركزي الأردني ، ويعمل البنك على تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III .

الأعمال والخدمات:

يقوم البنك بأعمال وخدمات مصرفية واستثمارية وتمويلية من خلال فروعه البالغة (٧٠) فرعاً و(١٥) مكتب بالإضافة إلى مكتب البوندد ويشمل ذلك:

– قبول الودائع والحسابات بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية من خلال الحسابات الجارية وتحت الطلب وحسابات الاستثمار المشترك وحسابات الاستثمار المخصص والمحافظ الاستثمارية وحسابات الاستثمار بالوكالة.

– توظيف الأموال من خلال الصيغ الشرعية المضاربة والمشاركة وبيع المرابحة والإجارة الموصوفة في الذمة (منتج لبيك لتمويل رحلات الحج والعمرة) و(منتج اقرأ لتمويل رسوم التعليم) و(منتج شفاء لتمويل تكاليف العلاج الطبي) ، وبيع المساومة والاستصناع والتأجير المنتهي بالتمليك، والاستثمار المباشر في المشاريع ورؤوس أموال الشركات وامتلاك العقارات وتأجيرها.

– تقديم الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار الحوالات المالية الفورية (Union Western) وتأجير الصناديق الحديدية وخطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وبيع وشراء العملات الأجنبية بالسعر الحاضر.

– القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا، كوسيط في بورصة عمان وذلك من خلال شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية المملوكة للبنك.

التقنيات المصرفية:

يسعى البنك لمواكبة التقدم وتوظيف التقنيات المصرفية الحديثة وتقديم أفضل الأعمال والمنتجات بوضوح وشفافية فقد أنجز البنك خلال عام ٢٠١٣ مزيداً من عمليات التطوير والتحديث في مجال التكنولوجيا و التقنيات المصرفية:

– حيث انتهى من تطبيق النظام البنكي الجديد و تطبيق نظام الدور في جميع الفروع والمكاتب، ليعزز بذلك قاعدة بيانات مركزية ومتابعة ومراقبة الفروع مركزياً، وتقليل استخدام الورق من خلال أتمتة الإجراءات وأرشفة الوثائق الكترونياً ، مع الاستمرار في أتمتة وتحديث وتطوير عمليات توثيق السياسات والإجراءات ، والربط مع كافة الأنظمة المساعدة(الصراف الآلي ، والخدمات الالكترونية ...الخ).

– الاستمرار في إدخال وتطوير التقنيات المصرفية الإلكترونية خلال العام ٢٠١٣ منها تسديد الفواتير ، وتحويل الأموال، والانتهاء من مركز الاتصال ومن مركز التعافي من الكوارث ، وربط جميع فروع ومكاتب مصرفنا بشبكة اتصالات رديفة لشبكة الاتصالات العاملة حالياً، وبناء وحدات تخزين مركزية عالية التوافرية .

– يعتبر البنك الإسلامي الأردني أول مصرف أردني يُدخل الطاقة الشمسية إلى أعماله بهدف تخفيض فاتورة استهلاك الكهرباء، حيث نفذ هذا المشروع بسبعة فروع ، وستستكمل إجراءات التطبيق في فرعين آخرين قبل نهاية العام الحالي وسيتم تشغيل عشر فروع أخرى خلال بداية العام القادم.

–يقدم البنك خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع وأماكن عامة في جميع أنحاء المملكة ١٤٥ جهازاً مشكلة حوالي ١١٪ من عدد الصرافات العاملة في المملكة ، وترتبط بأجهزة الصراف الآلي العائدة للبنوك الأردنية الأخرى والبالغ عددها ١٢٠٠ جهازا ، وذلك من خلال شبكة المدفوعات الوطنية الأردنية والتي ترتبط مع شبكة الفيزا العالمية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم.

–الاستمرار بتطوير وتوسيع وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة عبرالإنترنت (I - Banking) و كذلك خدمات الرسائل القصيرة (SMS).

– يعد كذلك أول بنك في الأردن يصدر بطاقة فيزا كارد ذكية (Card Smart) تطبع (In house) كبطاقات الفيزا العالمية، وفيزا إلكترون وبطاقات الماستر كارد .

– استخدام أنظمة الاتصال الحديثة في مجال الاعتمادات والحوالات مثل نظام (SWIFT) ونظام الحوالات السريعة (Western Union).

– يعد البنك أول مصرف في الأردن يقدم خدمة (vbv) التسوق الآمن عبر الانترنت.

البنك الأردني الكويتي

لمحة عن البنك الردني الكويتي

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام ١٩٧٦ وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة .

وبعد مضي سبعة و ثلاثين عاماً على إنشاء البنك وما جرى خلال هذه الفترة من توسع وتحديث وتطوير، غدا البنك الأردني الكويتي مؤسسة مصرفية مرموقة وراسخة الجذور تمتلك شبكة فروع تضم ٥٥ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة الى فرعين في فلسطين وفرع في قبرص.

وقد تم زيادة رأسمال البنك على عدة مراحل، فمن ٥ ملايين دينار عند التأسيس تم رفع رأس المال الى ١٠٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٨.

ويمتلك البنك شركة إجارة للتأجير التمويلي بالكامل و ٥٠٪ في الشركة المتحدة للإستثمارات المالية (الأردن) و ١٠٪ في بنك الخليج الجزائر (الجزائر).

كان البنك الأردني الكويتي أول بنك في الأردن يعتمد التعامل المصرفي عبر شبكة الانترنت ويقدم الآن كافة خدماته ومنتجاته المصرفية بوسائل وقنوات توصيل الكترونية وتكنولوجيا متطورة وبمفاهيم وممارسات الخدمة الشخصية المتميزة والجودة العالية مما عزز الصورة الطيبة التي يتمتع بها البنك كأكثر البنوك عناية بالعملاء وحقق بالممارسة العملية مضامين شعاره «أكثر من بنك».

في شهر حزيران من عام ٢٠٠٨ أصبح البنك عضوا في مجموعة بنك برقان بالكويت الذراع المصرفي الإقليمي لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). وتضم مجموعة بنك برقان، بالإضافة لبنك برقان والبنك الأردني الكويتي، بنوكا في كل من تونس، الجزائر، سوريا، العراق، البحرين، وتركيا. وتوفر علاقات الشراكة والتعاون القائمة مع الشركة الأم (شركة مشاريع الكويت القابضة) وبنوك مجموعة بنك برقان إضافة عالية القيمة تصب في مصلحة كافة بنوك المجموعة.

تمكن البنك خلال عام ٢٠١٣ من تحقيق نتائج وانجازات ممتازة في كافة جوانب العمل بفضل كفاءة سياسات الإدارة، وواقعيتها وقدرتها على التعامل مع المستجدات والظروف الراهنة، بلغ الربح العائد لمساهمي البنك بعد الضريبة والمخصصات ٤٧,٥ مليون دينار بنمو حوالي ٢,٥٪ فيما عن العام السابق هذا بالإضافة لتسجيل معدل نمو جيد في إجمالي الموجودات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من بنود الميزانية.

يفخر البنك الأردني الكويتي بسجل حافل من الجوائز والتقديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصداقة مع كافة القطاعات وتقديرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة. حيث فاز البنك الأردني الكويتي كأفضل بنك في أربعة مجالات لعام ٢٠١٣ وهي : أفضل بنك تجزئة،أفضل بنك في إدارة الثروات، أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية ، إضافة إلى أفضل بطاقة ائتمانية مشتركة في الأردن للعام٢٠١٣ و كان البنك قد رشح لهذه الجوائز من قبل (Global Banking and Finance Review) أحد أبرز المواقع الإلكترونية العالمية التي تنفرد بنشر كافة أخبار قطاع الخدمات المصرفية والمالية. وقد صممت هذه الجوائز تقديراً للمؤسسات الأكثر بروزاً في مجتمعاتها المحلية والعالمية في نواحي محددة في القطاع المصرفي.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١ أعلن البنك الأردني الكويتي عن قيامه باستبدال النظام البنكي العامل لديه بنظام آلي جديد تحت إسم (BANKS) وهو نظام متكامل متطور يوفر أعلى مستويات الكفاءة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة لعملاء البنك الذين هم محور التركيز والاهتمام، وباستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية، مع الحفاظ على المعايير العالمية في السرية والأمان.

تنظيم ورشة عمل حول
حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل على مدى يومين الموافق ٢٠١٤/١/٢٨ تحت عنوان «كيفية الاستفادة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم» بتنظيم مشترك مع شركة بيت الحوكمة الأردني الذي يعمل بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC. وشارك في ورشة العمل عدد كبير من أعضاء الجمعية ومندوبين عن شركاتهم ومؤسساتهم حيث تهدف هذه الورشة إلى نشر الوعي حول الحوكمة وتعزيز تطبيق مبادئها في الأردن وتدريب أصحاب العمل والموظفين لديهم وإعدادهم لتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات .

وافتتح ورشة العمل المهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية بكلمة ترحيبية قال فيها أن عقد هذه الدورة التدريبية يأتي من منطلق تحقيق أهداف الجمعية في خدمة أعضائها من خلال التدريب والتثقيف بأحدث أساليب الإدارة وممارسة الأعمال ، فبيت الحوكمة الأردني يعمل بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة (IFC) حيث تقوم بتوفير الدعم التقني من خلال تطوير وتوفير المادة التدريبية والمحتوى العلمي إلى جانب دراسات الحالة العملية وإمداد بيت الحوكمة بذوي الخبرات من المدربين، إيمانا منها بأهمية توعية القطاع الخاص والقائمين على إدارة مجالسه بأهمية حوكمة الشركات لما لها وقع ايجابي وأثر واضح زيادة الشفافية والنزاهة والإفصاح السليم وديمومة ونمو الشركة بشكل مستدام.

وقد تم اختيار موضوع الحوكمة لأنه ما يزيد عن ٩٠٪ من مؤسسات القطاع الخاص في الأردن هي مؤسسات متوسطة وصغيرة مما يجعلها رافعة الاقتصاد الوطني وان نجاح هذه المؤسسات في أعمالها يعني استمرار النمو الاقتصادي ومتانة الاقتصاد الوطني وان إتباع أساليب الحوكمة في الإدارة تعني تحقيق الشفافية والنزاهة في الأداء وهذا الأمر لا بد من أن ينعكس ايجابيا على سمعة المنتج الوطني محليا وخارجيا وبالتالي جاذبية عبارة « صنع في الأردن» حيث أن الحاكمية في الإدارة لا بد وان تأتي أكلها بنتائج ايجابية على أداء المنشات وإتباع الأساليب الصحيحة في الإدارة يجنب تلك المنشآت أية مخالفات أو تجاوزات يترتب عليها أعباء إضافية في تكلفة الإنتاج وسمعة السلعة أو الخدمة المؤداة . ولعل هذا ما نحتاجه لنعزز ترتيب الاقتصاد الوطني على سلم بيئة الأعمال ومنح مزيد من الثقة والطمأنينة للمستثمرين.

هيئة الاستثمار .. الانجازات والفرص الاستثمارية

الدكتور خالد ابو ربيع

رئيس هيئة الاستثمار الأردنية بالوكالة

استقطبت هيئة الاستثمار الأردنية استثمارات نوعية وذات قيمة مضافة عالية استفادت من قوانين المناطق التنموية والحرة وتشجيع الاستثمار منذ عام ١٩٩٦ ولغاية نصف العام ٢٠١٤ بلغ ٩,٥ مليار دينار. كما شهد حجم الاستثمارات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠١٣ أرتفاعا بنسبة ١٩,٥٪ لتصل الى حوالي ١,٩ مليار دينار، مقارنة مع ١,٦ مليار دينار نفس الفترة من العام ٢٠١٢. أما ما يتعلق بحجم الاستثمارات في النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٤ فقد بلغت ٥٣٥,٤ مليون دينار أردني منها ٧١٪ استثمارات محلية. اضافه الى ذلك فقد بلغ حجم الاستثمارات المسجلة داخل المناطق التنموية الخمس (البحر الميت، المفرق، معان، أربد، مجمع الأعمال /عمان) في نهاية العام الماضي ٢٠١٣ والمستفيدة من قانون المناطق التنموية والحرة ما يقارب ٦٤٦ مليون دينار.

كما تم الموافقة منذ بداية العام الحالي على مجموعة من المشاريع تبلغ قيمتها ٤٧٠ مليون دينار في مختلف القطاعات ابرزها في منطقة البحر الميت (مشروع بورتو البحر الميت) بتكلفة ٣٠٠ مليون والبقية توزعت على مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع خدمية وسياحية. بينما بلغت حجم الاستثمارات الكلية في شركة المدن في نهاية العام ٢٠١٣ ما يقارب ٢,٣ مليار دينار موزعه على ٥ مدن صناعية (مدينة عبدالله الثاني الصناعية في سحاب ومدينة الحسين بن عبدالله الصناعية في الكرك ومدينة الحسن في إربد ومدينة الموقر الصناعية ومدينة العقبة الدولية).

اما فيما يتعلق بمشاريع الطاقة المتجددة فقد عملت هيئة الاستثمار بالبدء في المرحلة الاولى لانتاج الطاقة الشمسية في منطقة معان التنموية التي تقع على أرض مساحتها ٥ الاف دونم، حيث تأهلت ٩ شركات عالمية ومحلية لانتاج الطاقة المتجددة في هذه المنطقة بحجم استثمار ١٥٠ مليون دينار، كما وخصصت الحكومة ١٨,٥ دينار لهذه الغاية التي سيتم تأهيلها على عدة مراحل خلال العامين المقبلين.

كما وتم تخصيص ٤ الاف دونم في منطقة المفرق التنموية لانتاج الطاقة المتجددة، حيث ستساهم الطاقة المستخرجة في توفير الكهرباء للمواطنين والمستثمرين مما ينعكس ايجابا على تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية. وأنطلاقا من التوجهات الملكية السامية في توحيد المرجعيات الاستثمارية تحت جهة حكومية واحدة وبهدف تبسيط الاجراءات الحكومية بالتعامل مع المستثمرين والتسهيل بالخدمات المقدمه لهم وبعد اقرار قانون هيكلة الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ٢٠١٤ فقد تشكلت هيئة الاستثمار الأردنية والتي اصبحت تضم كلا من : هيئة المناطق التنموية والحرة ومؤسسة تشجيع الاستثمار ومديريتي ترويج الصادرات وخدمات المصدرين والمعارض من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. وبذلك سيكون لدى الأردن فرصة كبيرة في جذب استثمارات عربية واقليمية وعالمية وتوسيع الاستثمارات القائمة حاليا.

ويعتبر هذا التوجه من ابرز نقاط القوة التي يتمتع بها قانون الاستثمار الجديد والذي من المتوقع اقراره قريبا من قبل مجلس الامة بالاضافة الى ذلك فان قانون الاستثمار الجديد سيقدم الحوافز الاستثمارية والتي تشمل الاعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات بطريقة تلقائية سريعة تقتصر الوقت على المستثمرين في انجاز مشاريعهم الاستثمارية كما ويراعي القانون الجديد البعد التنموي في محافظات المملكة من حيث ستقدم حوافز ضريبية تتمثل بالاعفاء من ضريبة الدخل حسب المحافظة التي يقام بها المشروع ولمدة تصل الى عشرة سنوات من تاريخ تشغيل المشروع.

الى جانب ذلك فقد توسع القانون الجديد بالقطاعات الاستثمارية التي ستستفيد من الحوافز والتسهيلات التي تقدم للمشاريع الاستثمارية بحيث تشمل القطاعات التالية : الانشطة الاقتصادية

الصناعية او الحرفية ، الزراعة والثروة الحيوانية ، المستشفيات والمراكز الطبية الشاملة ، المنشآت الفندقية والسياحية ، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز الاتصال، مراكز البحث العلمي والمختبرات العلمية، الانتاج الفني والاعلامي، مراكز المؤتمرات والمعارض، نقل و/أو توزيع و/أو استخراج المياه و الغاز والمشتقات النفطية باستعمال خطوط الانابيب، النقل الجوي والنقل البحري والسكك الحديدية.

وعلى ضوء ذلك فقد أعدت هيئة الاستثمار الأردنية خطة ترويج شمولية تقوم على ترويج الأردن كبيئة مستقرة سياسيا واستثمارياً واقتصادياً واجتماعياً لرجال الأعمال الأردنيين والمستثمرين الاجانب في ظل أوضاع مضطربة تعم عدة دول في المنطقة حيث يعتبر الأردن واحة امن واستقرار هاشمية امنة ومنفتحة على الجميع وتمتلك كل مقومات نجاح الاستثمارات بما فيها التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية والموارد البشرية المؤهلة والبنى التحتية المعدة للاستقبال الاستثمارات والإتفاقيات الدولية والثنائية المشجعة للصادرات والاستثمار.

وترتكز خطة ترويج الاستثمار والصادرات حسب رؤية هيئة الاستثمار الأردنية وبشكل رئيس على عاملي الأمن والاستقرار اللذين تتمتع بهما المملكة، ويشكلان في ذات الوقت محور اهتمام المستثمرين العرب والاجانب. وضمن هذا الإطار بدأت هيئة الاستثمار الأردنية باجراء اتصالات مكثفة مع عدد من رجال الأعمال والشركات الكبرى لاستقطاب استثمارات خليجية الى الأردن. وقد لمست هيئة الاستثمار الأردنية اهتماما ايجابيا من رجال أعمال وشركات عربية وخصوصاً خليجية راغبة بالاستثمار في الأردن في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها دول المنطقة .

وقد تضمنت خطة جذب الاستثمارات التي وضعتها الهيئة عدة محاور من أهمها :

جذب واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والمولدة فرص عمل للاردنيين: وهي الاستثمارات النوعية التي تستهدف الشرائح خارج العاصمة عمان وفي المحافظات التي ترتفع فيها البطالة ومناطق جيوب الفقر وكذلك الاستثمارات التي تحقق التنمية المستدامة والحقيقية التي يطالب بها المواطنون.

جذب الاستثمارات العربية ومن الأردنيين المقيمين في الخارج: بحيث ستقوم الهيئة بجهود مكثفة وحملات ترويجية ومنتديات استثمارية تستهدف رجال الأعمال الأردنيين في الخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وسفارات المملكة في الدول المستهدفة.

توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية على كافة المحافظات لتقليل نسب الفقر والبطالة: وعن طريق الخرائط الاستثمارية التي تنفذها الهيئة حالياً في محافظات الشمال والوسط والجنوب بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والذي ينفذ هذه الخرائط الاستثمارية دعماً منه للتنمية في المملكة.

تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المستثمرين: وذلك بتركيز على خدمات المستثمرين وتاسيس نافذه استثمارية مركزية في المملكة وخدمات دعم المستثمر والتاكيد على حل اية معوقات تواجههم باسرع وقت ممكن.

اعادة تقييم اداء مكاتب الهيئة الخارجية في دول الخليج والدول العربية الاخرى: والتي تعتبر الأذرع الترويجية للهيئة بحيث تتواصل مع الشركات ورجال الأعمال بشكل مكثف في المرحلة القادمة لجذبهم الى الأردن وتوضيح مزايا وحوافز الاستثمار في الأردن.

وهنا لابد من الاشارة الى أن التقارير الدولية والمعطيات الايجابية تبين ان الأردن يتمتع بميزة نسبية تنافسية كبيرة مقارنة بالدول المحيطة وهي الامن والاستقرار الاقتصادي والتشريعي والمؤسسي والتي تعمل هيئة الاستثمار الأردنية على استغلالها مما سيزيد من جذب الاستثمارات الخارجية وفتح الاسواق امام الصادرات الوطنية إلى الدول العربية والاجنبية.

وختاما، يمكن القول أن الأردن وبفضل جهود القيادة الهاشمية والحكومة أصبح مكانا آمنا للاستثمارات المتزايدة النمو من بين دول المنطقة، بسبب توفير عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ما يشجع المستثمرين على إقامة استثماراتهم في المملكة وتحقيق العائد الاستثماري المرتفع، كما يسهم في توفير فرص العمل للاردنيين وبنفس الوقت فأن هيئة الاستثمار الأردنية تتواصل بشكل مستمر مع الشركات الاستثمارية العربية والعالمية والصناديق السيادية، لحثهم على زيارة المملكة والاطلاع على الفرص الاستثمارية في كافة القطاعات الاستثمارية المتاحه ذات العائد الاستثماري المرتفع.

استقبال الملحق التجاري في سفارة جمهورية العراق

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٣/٢ سعادة السيد أديب فتاح اغا الكاكه ءي الملحق التجاري في سفارة جمهورية العراق حيث جرى بحث العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها على مستوى القطاع الخاص، وعرض معالي رئيس الجمعية للضيف العلاقات المتميزة التي تربط رجال الأعمال الأردنيين بنظرائهم في العراق خاصة من خلال مجلس الأعمال الأردني العراقي حيث يجري بحث التعاون بين رجال الأعمال وتوفير عوامل تعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف القطاعات، كما بين أن هناك تعاونا وثيقا بين الجمعية ورجال الأعمال العراقيين المقيمين والمستثمرين في الأردن.

وأكد سعادة السيد أديب فتاح على ضرورة استمرار اللقاءات بين رجال الأعمال وتفعيل مجلس الأعمال المشترك للتعرف على فرص التعاون والاستثمار القائمة خاصة في ضوء تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين والاتفاق مؤخرا على تنفيذ خط أنبوب النفط الأردني العراقي ذلك المشروع الاستراتيجي الهام بين البلدين والذي من خلاله يصبح ميناء العقبة منفذا لتصدير النفط العراقي عبر البحر الأحمر كما سيوفر هذا الخط احتياجات الأردن من النفط والغاز . ودعا معالي رئيس الجمعية إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في البلدين في تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي الهام وأية مشاريع مشتركة تقام بين البلدين ومنها على سبيل المثال مشروع خط سكة الحديد سواء تنفيذ المشروع مباشرة أو المساهمة في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والخدمات المساندة لهذه المشاريع . واقترح تنظيم فعالية مشتركة بين السفارة والجمعية في الأردن يتم خلالها دعوة الشركات الأردنية والعراقية للتعرف على هذه المشاريع وفرص المساهمة في تنفيذها ، وأفاد سعادة الملحق التجاري بان العراق سيمول بالكامل هذا المشروع وسيعرض على البرلمان قريبا للمصادقة على الاتفاق الذي أبرمته الحكومتان بهذا الخصوص . واتفق الجانبان أيضا على أن تزود الملحقية التجارية العراقية جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالعطاءات الحكومية التي تطرح في العراق لتشجيع الشركات الأردنية للمشاركة في هذه العطاءات وتوطيد التعاون بين الجانبين وعقد لقاءات قريبا بين رجال الأعمال . ومن الجدير بالذكر التبادل التجاري بين البلدين ي٢٣٪ لتصلبرز أوجه التعاون الاقتصادي حيث بلغت صادرات الأردن للعراق العام ٢٠١٢ حوالي ٧١٦ مليون دينار واستورد من العراق بما قيمته ٢٣١ مليون دينار. وفي عام ٢٠١٣ ارتفعت صادرات الأردن للعراق بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٨٨٤ مليون دينار مقابل ٢٦٩ مليون دينار مستوردات من العراق.

سفير جمهورية الباكستان يزور الجمعية

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٤/٤/٩ مع سعادة سفير جمهورية الباكستان السيد احسن اظهر حياة، حيث قدم الطباع لسعادة السفير التهنئة على توليه مهامه الجديدة في الأردن واستعرض دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول العربية والاجنبية الصديقة على مستوى القطاع الخاص وبين أن العلاقات الأردنية الباكستانية علاقات تاريخية ومتميزة ولكن في المجال الاقتصادي تُعد دون مستوى وطموحات البلدين، ودعا الى تكثيف الجهود لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات كما دعا رجال الأعمال الباكستانيين لزيارة الأردن للإطلاع عن كثب على الفرص المتاحة للاستثمار والعمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، مؤكداً استعداد الجمعية لتقديم كافة التسهيلات وتوفير المعلومات والبيانات التي يمكن أن تساعدهم في اقامة المشاريع الاستثمارية بما في ذلك اطلاعهم على المميزات التي يمكن للمستثمر أن يستفيد منها من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الأردن مع كبرى الاسواق العربية والعالمية ومنها الولايات المتحدة الامريكية وكندا وتركيا والاتحاد الاوروبي مما يفتح المجال واسعا امام الصادرات لدخول تلك الاسواق معفاة من الرسوم الجمركية بالاضافة الى ان موقع الأردن الجغرافي يؤهله ليكون بوابة لعبور اسواق الدول العربية المحيطة. كما تحدث عن التعاون القائم في مجال التعليم العالي حيث يتلقى عدد كبير من الطلبة الأردنيين تعليمهم العالي في الباكستان، وامكانية التعاون في مجال الرعاية الصحية التي يمتاز بها الأردن على مستوى المنطقة وفي مجال الاستثمار عرض معاليه امكانية اقامة مصنع باكستاني لانتاج الاسمدة والتصدير للسوق الباكستاني الذي يستورد مادة الفوسفات الخام من الأردن اما في مجال التبادل التجاري فبين معاليه ان حجم التبادل التجاري لم يتجاوز ٦ مليون دولار العام الماضي حيث يستورد الأردن الارز والاقمشة من الباكستان ويصدر الاسمدة والفوسفات والادوية وهنالك امكانية الاستيراد اللحوم والحيانات الحية من الباكستان التي تتوفر فيها ثروة حيوانية كبيرة كما دعا الى تبادل زيارات وفود رجال الأعمال لتعزيز العلاقات الاقتصادية في المجالات المذكورة. ومن جانبه اكد سعادة السيد احسن اظهر حياة على أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية الأردنية الباكستانية والارتقاء بها إلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات، معرباً عن أمله لتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بما يخدم الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الباكستانية ويزيد من حجم التبادل التجاري والاستثماري فيما بينهم واكد على ان الفترة المقبلة ستشهد انطلاقة جديدة في علاقات مجتمعي الأعمال وتبادل زيارات الوفود.

لقاء مع الرئيس التنفيذي لوحدة أغادير

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر الجمعية يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/١/٩ سعادة السيد العيد محسوسي الرئيس التنفيذي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير حيث جرى بحث آخر التطورات حول الاتفاقية وسبل الاستفادة منها وعرض سعادة السيد العيد محسوسي مزايا الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٧ وأهدافها في تعزيز التبادل التجاري بين الأردن والدول الثلاث الأخرى الموقعة على الاتفاقية وهي مصر وتونس والمغرب وكذلك تعزيز الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية إذ تتيح اتفاقية أغادير تراكمية المنشأ بين الدول الأربع مما يزيد تنافسية الصادرات الأردنية إلى أوروبا ،

وأفاد أن الوحدة الفنية للاتفاقية قد أجرت دراسات قطاعية لبعض السلع التي يمكن أن تستفيد من تراكمية المنشأ بموجب الاتفاقية وهي السيارات والجلود والألبسة وان هذه الدراسات بالاضافة إلى معلومات تفصيلية للمصدر الأردني متاحة على الموقع الالكتروني للوحدة الفنية مما يسهل على المصدرين التعرف على كيفية الاستفادة من الاتفاقية كما أفاد أن الوحدة بصدد إعداد دراسة متكاملة هذا العام عن سلع أخرى مثل الصناعات الغذائية . وبين أن الوحدة الفنية تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المصدرين الأردنيين من إيصال منتجاتهم إلى سوق الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي متمتعة بإعفاءات ومزايا الاتفاقية. ثم قدم معالي رئيس الجمعية وجهة نظر الجمعية حول هذه الاتفاقية واتفاقية الشراكة الأوربية وبين أن الاستفادة منهما دون المستوى المطلوب نظرا لوجود معيقات وصعوبات يواجهها المصدر الأردني وفي مقدمتها ارتفاع تكلفة النقل بين الدول الثلاث ثم أوروبا مما يزيد من تكلفة الإنتاج للصادرات الوطنية وبالتالي لا تستطيع منافسة منتجات الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط حتى وان تمت تكاملية المنشأ كما بين أن قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقيتين أغادير والشراكة الأوروبية هي قواعد معقدة يصعب على المنتج الأردني الالتزام بها ، إضافة إلى المواصفات الأوروبية التي تزيد من تكلفة الإنتاج كثيرا للإيفاء بها . كما أشار معالي السيد حمدي الطباع أن الاتفاقية يجب أن تشمل قطاع

الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر
ATU
الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير

الخدمات الذي يمتاز به الأردمعينة. لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقية يجب أن يتم إعادة النظر بقواعد المنشأ وشمول قطاع الخدمات التصديرية فيها ، وأوضح أن الأردن يتطلع لجذب الاستثمارات الأوروبية ونقل التكنولوجيا الأوروبية من خلال هذه الاتفاقية بصورة اكبر من التبادل التجاري الذي يعاني منه الأردن بعجز مزمن وكبير مع الاتحاد الأوروبي وان على دول الاتحاد منح الأردن معاملة تفضيلية من حيث الدعم الفني والمالي نظرا لكلفة النقل المرتفعة مقارنة مع الدول المتوسطية واقترح في هذا المجال أيضا أن ينظر في إمكانية تكامل التصنيع بين الدول الأربع وإعادة التصدير إلى دول الخليج عن طريق الأردن والنظر في رسوم قناة السويس للبضائع الأردنية المصدرة إلى أوروبا . وأكد على ضرورة تعديل الاتفاقية لتبسيط قواعد المنشأ وان تشمل تحرير تجارة الخدمات في قطاعات معينة . وفي نهاية اللقاء اتفق على تنظيم ورشة عمل في الجمعية لتعريف رجال الأعمال الأردنيين بمزايا وسبل الاستفادة من الاتفاقية .

استقبال سعادة سفيرة الجمهورية التونسية في عمان

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/٤/١٥ سعادة سفيرة الجمهورية التونسية السيدة عفيفة الملاح ،بحضور الملحق التجاري في السفارة السيد فتحي بن معاوية ومدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد طارق حجازي حيث قدم الطباع لسعادة السفيرة التهنئة على توليه مهامه الجديدة في الأردن واستعرض دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية الصديقة على مستوى القطاع الخاص وبين أن العلاقات الأردنية التونسية علاقات تاريخية ومتميزة ولكن في المجال الاقتصادي تُعد دون مستوى وطموحات البلدين، ودعا إلى تكثيف الجهود لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات كما دعا رجال الأعمال التونسيين لزيارة الأردن للإطلاع عن كثب على الفرص المتاحة للاستثمار والعمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، مؤكداً استعداد الجمعية لتقديم كافة التسهيلات وتوفير المعلومات والبيانات التي يمكن أن تساعدهم في إقامة المشاريع الاستثمارية بما في ذلك اطلاعهم على المميزات التي يمكن للمستثمر أن يستفيد منها من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الأردن مع كبرى الأسواق العربية والعالمية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا والاتحاد الأوروبي والمكسيك، مما يفتح المجال واسعا أمام الصادرات لدخول تلك الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية بالاضافة إلى أن موقع الأردن الجغرافي يؤهله ليكون بوابة لعبور أسواق الدول العربية المحيطة .

أما في مجال التبادل التجاري فبين رئيس الجمعية أن حجم الصادرات الأردنية لم يتجاوز ١٢ مليون دولار العام الماضي حيث يصدر الأردن الأسمدة والأدوية ومعدات البيوت البلاستيكية الزراعية، ويستورد الأردن بما يقارب ٥٥ مليون دينار متمثلة في الإطارات والقواطع الكهربائية والسيراميك. وأنه لابد من تكثيف الجهود ورفع مستوى التبادل التجاري من خلال اتفاقية أغادير التي يرتبط بها كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب لتعظيم حجم تجارة تلك الدول مع الاتحاد الأوروبي.

كما دعا معالي السيد حمدي الطباع تبادل زيارات وفود رجال الأعمال لتعزيز العلاقات الاقتصادية في المجالات المذكورة .ومن جانبه أكد سعادة السيد عفيفة الملاح على أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية من خلال دعوة رجال الأعمال الأردنيين لزيارة تونس والارتقاء بها إلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات، معرباً عن أمله لتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بما يخدم الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية مؤكدة على أن التشريعات التونسية تسمح في الاستثمار في جميع المجالات، الذي من شأنه زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري فيما بينهم واكد على ان الفترة المقبلة ستشهد انطلاقة جديدة في علاقات مجتمعي الأعمال وتبادل زيارات الوفود .

المستشار الأول في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يزور الجمعية

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل على مدى يومين الموافق ٢٠١٤/١/٢٨ تحت عنوان «كيفية الاستفادة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم» بتنظيم مشترك مع شركة بيت الحوكمة الأردني الذي يعمل بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC. وشارك في ورشة العمل عدد كبير من أعضاء الجمعية ومندوبين عن شركاتهم ومؤسساتهم حيث تهدف هذه الورشة إلى نشر الوعي حول الحوكمة وتعزيز تطبيق مبادئها في الأردن وتدريب أصحاب العمل والموظفين لديهم وإعدادهم لتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات .

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم السبت الموافق ٢٠١٤/٥/٢٤ سعادة السيد احمد حسيني المستشار الأول في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعمان والسيد حميد رفيع زادة المستشار الاقتصادي بالسفارة ، وحضر اللقاء معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية وسعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين السر وسعادة السيد يسري طهبوب والسيد حسام الدين الهدهد أعضاء مجلس إدارة الجمعية .ورحب معالي رئيس الجمعية بزيارة سعادة المستشار الأول وأكد على أن روابط الصداقة والعلاقات بين البلدين يجب أن تعكس المصالح المشتركة لكليهما على المستوى الثنائي وفي المنطقة أخذا بعين الاعتبار المحبة والاحترام التي يكنها الشعب الإيراني لقيادة الأردن الهاشمية ومركز الأردن الهام في المنطقة باعتباره نموذج الاعتدال والتسامح والمبادر في الدعوة إقليميا ودوليا للتعايش بين مختلف الأديان وإتباع المذاهب الإسلامية المختلفة .مؤكدا بذات الوقت أهمية إيران كدولة إسلامية صديقة لها دور فاعل في المنطقة وتتشابك مصالحها مع مصالح جيرانها في تنمية العلاقات بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ومصلحة التنمية الاقتصادية فيها ، خاصة في ظل التطورات الايجابية الحاصلة في علاقات إيران مع المجتمع الدولي .

وبين دور الجمعية في العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإيران على مستوى القطاع الخاص إذ ترتبط الجمعية باتفاقية مجلس أعمال مشترك مع غرفة صناعة وتجارة إيران منذ عام ١٩٩٩ تم التوقيع عليها أثناء زيارة وفد الجمعية إلى طهران آنذاك . وبين أن هناك فرص جيدة لرجال الأعمال الإيرانيين للاستثمار في الأردن والاستفادة من مزايا الاتفاقيات العربية والدولية التي يرتبط بها الأردن مما يتيح للمنتجات دخول كبرى الأسواق العالمية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية وأمريكا وأوروبا وكندا ، وهذا يشكل حافزا للمستثمرين الإيرانيين لدخول أسواق طرف ثالث عبر الأردن ومن خلاله أيضا عن طريق تجارة الترانزيت ، وأضاف انه بالامكان التعاون في مجال الصناعات التي تمتاز بها إيران مثل قطاع المواد الغذائية والمركبات والإطارات والأجهزة والآلات الصناعية و هناك إمكانيات لزيادة التبادل التجاري وتنويع قاعدة السلع المتبادلة حيث أن التبادل التجاري بين البلدين حاليا دون المستوى والإمكانيات المتاحة إذ بلغت المستوردات من إيران العام الماضي ١٣ مليون دينار فيما بلغت الصادرات إلى إيران ٨,٩ مليون دينار .

وأضاف معالي رئيس الجمعية انه لابد من بذل جهود مكثفة لتفعيل علاقات مجتمعي الأعمال في كلا البلدين مما يستوجب توفير المعلومات اللازمة عن فرص التعاون واليات تنمية التبادل التجاري في القطاعات الواعدة وهذا الأمر يتطلب قيام السفارة الإيرانية بعمان بتوفير كافة المعلومات حول آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية في إيران والسلع التي تحظى بفرص جيدة للتصدير إلى الأردن

وعبره إلى دول المنطقة بالاضافة إلى آلية وسبل تمويل التبادل التجاري ووضع القطاع المصرفي في إيران ، ومن ثم تبادل زيارات الوفود للاطلاع عن كثب على فرص التعاون المتاحة إلى جانب إقامة المعارض الترويجية المتخصصة .

ثم قدم سعادة السيد احمد حسيني التهاني بمناسبة عيد الاستقلال الثامن والستين للمملكة والذي يصادف غدا كما قدم شرحا عن الوضع الاقتصادي في إيران وقد باشرت الشركات الغربية القدوم إلى إيران بعد التطور الايجابي في علاقات إيران مع الغرب وأكد رغبة رجال الأعمال الإيرانيين في التواصل مع نظرائهم في الأردن وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة والتعرف على فرص الاستثمار القائمة والاستفادة من علاقات الأردن الدولية المتميزة ، ونوه إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك ورحب بزيارة وفود رجال الأعمال الأردنيين إلى إيران ، كما أعرب عن حب وتقدير الشعب الإيراني للقيادة الهاشمية والشعب الأردني وأشاد بالتطور الحاصل في العلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة وقد ترجمتها الزيارتين الأخيرتين لوزراء الخارجية السابق والحالي في إيران إلى عمان وزيارة الوفد البرلماني الأردني إلى طهران للمشاركة في اجتماع البرلمانات الإسلامية وأكد على أن تبادل السفراء من شانه دعم العلاقات بين البلدين الصديقين وتفعيل التعاون بينهما خاصة وان إيران أصبحت دولة قوية اقتصاديا في المنطقة وتأتي في الترتيب السابع عشر عالميا وتضم ٨٠ مليون نسمة يشكلون سوقا واسعة للسلع الاستهلاكية بالاضافة إلى القطاع الصناعي المتميز بإيران والخبرات والقدرات التصنيعية لديهم وأشار إلى تميز قطاع صناعة السيارات والحافلات بشكل خاص حيث تنتج إيران ما يقارب ٢ مليون حافلة سنويا ولها مصانع تجميعية في مصر وسوريا كذلك إنتاج الآلات والمعدات وأجهزة لمراقبة ضخ المياه الجوفية وغيرها والمنتجات النفطية والغاز تتوفر للتصدير للخارج . ثم أكد على ضرورة تفعيل اجتماعات اللجنة الاقتصادية بين البلدين وتشجيع تواصل رجال الأعمال وتوفير التسهيلات والمعلومات اللازمة وأعرب عن حرص السفارة الإيرانية بعمان على توفير المعلومات اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات .

واتفق في الاجتماع على العمل على تفعيل مجلس الأعمال الأردني الإيراني والتعاون مع السفارة لترتيب وتنظيم زيارة لرجال الأعمال الأردنيين إلى طهران مستقبلا.

لقاء وفد تايوان

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم الاحد الموافق ٢٠١٤/٢/٢٣ سعادة السيد كيفن جيانج مدير القسم التجاري في سفارة تايوان بعمان، حيث قدم رئيس الجمعية شرحا للضيف حول دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في توطيد وتنمية علاقات الأردن الاقتصادية مع مختلف الدول العربية والصديقة على مستوى القطاع الخاص، واستعرض اخر التطورات على الساحة الاقتصادية ومناخ الاستثمار الجاذب في الأردن الذي يتمتع بعلاقات تجارية متميزة مع الدول العربية وكبرى الاسواق العالمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها مما جعل الأردن منطلقا في المنطقة للاسواق العالمية خاصة في ظل الامن والاستقرار الذين يتمتع بهما وهذا يشكل عامل جذب لرجال الأعمال التايوانيين للاستثمار في الأردن، ويذكر ان للاردن وتايوان علاقات تجارية واسعة حيث بلغت الصادرات الأردنية الى تايوان عام ٢٠١٣ حوالي ١٧ مليون دولار مقابل واردات بحوالي ٣٣٨ مليون دولار. وأهم ما يستورده الأردن من تايوان: مستلزمات الكمبيوتر والالكترونيات وماكينات وقطع غيار السيارات والألبسة وغيرها. في حين تستورد تايوان من الأردن منتجات البحر الميت والأدوية والفوسفات والبوتاس وزيت الزيتون ومبيدات حشرية.

كما ان هناك ٥ شركات تايوانية تستثمر في المناطق الصناعية في اربد وفي الكرك ومنطقة سحاب الصناعية وتشكل صادرات الشركات التايوانية في الأردن نحو ١٠٪ من حجم صادرات تلك المناطق من الملابس ومعظم صادرات تلك المناطق تصدر للولايات المتحدة الأمريكية. كما يوجد عدد من الطلاب الأردنيين الذين يكملون دراساتهم العليا للحصول على الدكتوراه في جامعات تايوان كما يوجد عشرات الطلبة التايوانيين الذين يدرسون اللغة العربية في الجامعات الأردنية، اذ يشكل الأردن الخيار الأول للطلبة التايوانيين الراغبين بدراسة اللغة العربية.

ومن جانبه اعرب السيد كيفن عن اهتمام رجال الأعمال في تايوان بتنمية العلاقات الاقتصادية مع رجال الأعمال الأردنيين في مختلف المجالات وتأسيس مجلس اعمال مشترك واكد على اهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال للتعرف على فرص وامكانيات التعاون كما وجه الدعوة لاعضاء الجمعية لحضور لقاء العمل الذي ينظمه المكتب التجاري لتايوان يوم الاحد القادم ٢٠١٤/٣/٢ في فندق بريستول بعمان مع عدد من الشركات التايوانية التي تزور الأردن حاليا .

مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين عطوفة الفريق الركن توفيق حامد الطوالبة مدير الأمن العام يوم السبت الموافق ٢٠١٤/٠٥/٣١ في مقر مديرية الأمن العام، حيث حضر الاجتماع معالي حمدي الطباع رئيس الجمعية، ونائبه معالي ثابت الطاهر، وأعضاء مجلس الإدارة السيد موسى شحادة والسيد عوني الساكت والسيد يسري طهبوب والسيد حسام الهدهد.

وأكد معالي السيد حمدي الطباع في بداية اللقاء على أن نجاح المملكة في المحافظة على الأمن والاستقرار وسرعة الاستجابة في التعامل مع أي طارئ، الأمر الذي أدي إلى بناء قواعد متينة للنمو الاقتصادي، إلا أنه لا يزال هنالك بعض المعوقات في الإجراءات المتخذة تحد من تطوير عملية الاستثمار في المملكة، حيث شدد معاليه على ضرورة تطبيق وتشديد العقوبات وفق أحكام القوانين خاصة فيما يتعلق بالخارجين عن قانون العقوبات وقانون السير.

وقدم عطوفة مدير الأمن العام شرحاً عن الإجراءات المتخذة في مدير الأمن العام خاصة في مجال التحكم والسيطرة، والتعديلات على التشريعات التي من شأنها المحافظة وجذب مزيداً من الاستثمارات إلى المملكة، من جهة أخرى عمل الأمن العام على تسهيل إجراءات دخول المستثمرين وسهولة تنقلهم إلى المملكة، إضافة إلى تسهيل إجراءات التنفيذ القضائي من خلال إنشاء مكاتب لوزارة العدل والتنفيذ القضائي في المطارات والمعابر لتسهيل إنهاء تسديد أي مطالبات على المواطنين والمستثمرين.

كما بين عطوفة مدير الأمن العام إلى حملات التوعية والإرشاد التي تقوم بها مديرية الأمن العام لدى كافة فئات المجتمع من المدارس والجامعات، وأن المديرية على استعداد لاستقبال رجال الأعمال الأردنيين في لقاء موسع لعرض أهم الإجراءات التي تتخذها المديرية في هذا المجال.
من جهة أخرى، استمع عطوفة مدير الأمن العام إلى بعض الملاحظات من أعضاء مجلس الإدارة التي تواجه قطاع الأعمال في المملكة بما في ذلك قطاعات التجارة والمقاولات والصناعة.
في نهاية اللقاء أكد معالي حمدي الطباع على أن الأمن في الأردن ميزة جذب تنافسية عظمى يسعى لها المستثمر الأجنبي للحفاظ على أمواله وممتلكاته، وأن على الجميع العمل الجاد والمتواصل للحفاظ على الأمن لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول التي تعتبر جزءً من تجاوز بعض فئات المجتمع على القانون.

وفد وزارة التجارة الاندونيسية يجتمع مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية

استقبل سعادة السيد عبد الحليم عابدين امين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين وسعادة السيد حسام الدين الهدهد عضو مجلس الادارة ، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٥/١٣ وفدا يمثل وزارة التجارة في اندونيسيا برئاسة السيد ونسو واردهانا مدير دائرة تطوير الصادرات الخارجية في الوزارة وعدد من مسؤولي الوزارة بالاضافة الى السيد عاريف هداية المستشار في السفارة الاندونيسية بعمان ، وقدم سعادة السيد عبد الحليم عابدين للوفد شرحا عن مناخ الاستثمار في الأردن والعلاقات الاقتصادية التي تربطه باكبر الاسواق العالمية حيث تتمتع الصادرات الأردنية بحوافز واعفاءات جمركية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وكندا مما يشكل حافزا للمستثمرين الاندونيسيين لاقامة مشاريعهم في الأردن للاستفادة من هذه المزايا في السوق الأردني والتوجه الى دول طرف ثالث اذ ان الأردن بموقعه الجغرافي وعلاقاته المتميزة يشكل نقطة انطلاق لدول المنطقة .

واستعرض علاقات الجمعية مع رجال الأعمال الاندونيسيين حيث ترتبط الجمعية مع غرفة صناعة وتجارة أندونيسيا باتفاقية مجلس أعمال مشترك وقعت في عمان بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١ تبعها التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك وقعت أثناء زيارة وفد جمعية رجال الأعمال الى جاكرتا في ١٩٩٦/٣/٢٧. وتواصلت زيارات وفود رجال الأعمال الإندونيسيين الى الجمعية وزيارة اصحاب السعادة السفراء المعتمدين، كما زار الجمعية وفد يمثل الهيئة التنسيقية للاستثمار في اندونيسيا برئاسة نائب رئيس الهيئة السيد احمد كورنيادي وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٩/٥.كما زار نائب وزير التجارة الاندونيسي الجمعية في ديسمبر عام ٢٠١٢ ، ولتعزيز العلاقات بين رجال الأعمال دعا الى ضرورة تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين وتفعيل جمعية الصداقة الأردنية الاندونيسية التي تاسست عام ٢٠٠٧ . ومن الجدير ذكره ان حجم الاستثمارات بين الأردن واندونيسيا بلغ ٣٥٠ مليون دولار ، كما ان هنالك اتفاقية تعاون ثقافي وعلمي بين البلدين يتم بموجبها استقطاب الطلبة الاندونيسيين للدراسة في الجامعات الأردنية خصوصا جامعة ال البيت بالاضافة الى وفود السياح من اندونيسيا خاصة الى الاماكن الدينية في الأردن . وفي المجال التجاري يعتبر البوتاس والفوسفات والالمنيوم والبلاط وزيت الزيتون من اهم الصادرات الأردنية الى اندونيسا وقد بلغت في العام الماضي ٢٢٦ مليون دولار فيما استورد الأردن ١١٠ مليون دولار سلع مختلفة من اندونيسيا منها زيت النخيل والالبسة والاطارات وزيت جوز الهند والاسماك والمحضرات الغذائية والاخشاب والورق . ومن جانبه اشاد سعادة السيد واردهانا بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين واعرب عن رغبة الشركات والمستثمرين الاندونيسيين بالقدوم الى الأردن وبين ان هناك مشروع قيد الدراسة حاليا لاقامة مشروع البيت الاندونيسي في مدينة العقبة على غرار القرية الصينية في العقبة حيث سيتم اقامة هذا المشروع لعرض المنتجات الاندونيسية المختلفة مثل الاثاث الخشبي والمواد الغذائية والالبسة والاجهزة المنزلية علما بان الوفد الاندونيسي يضم مديرة الشركة الاندونيسية التي ترغب باقامة هذا المشروع . و اشار سعادة السيد حسام الدين الهدهد الى اهمية ان يتم دراسة تصنيع المنتجات الاندونيسية في الأردن للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الصادرات في الأردن واستخدام الأردن بوابة لدخول اسواق المنطقة من خلاله وابدى استعداد جمعية رجال الأعمال الأردنيين تقديم كافة المعلومات والمساعدة الممكنة للمستثمرين الاندونيسيين .

الجمعية تستضيف وفد
بنك التصدير والاستيراد التركي

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر الجمعية يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٥/٢٢ وفدا تركيا يمثل بنك التصدير والاستيراد التركي برئاسة السيد ميتين علاء الدين، نائب المدير العام والوفد المرافق بحضور سعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية. وقدم معالي رئيس الجمعية شرحا للوفد حول العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية المتميزة خاصة على مستوى رجال الأعمال وبين الدور الهام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين في تطوير هذه العلاقات من خلال نشاطات مجلس الأعمال الأردني التركي بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية منذ تأسيسه عام ١٩٩٤.

ثم استعرض معالي رئيس الجمعية للوفد الضيف واقع القطاع المالي والمصرفي في الأردن وذكر ان هذا القطاع من انجح القطاعات الخدمية في الأردن بفضل السياسة النقدية الحكيمة التي يتبعها البنك المركزي الأردني وهنالك ٢٦ بنك من ضمنها ٤ بنوك اسلامية وعدد من فروع البنوك اجنبية، وابدى ترحيب مجتمع الأعمال الأردني بالتعاون مع القطاع المصرفي التركي بشكل عام لتوفير وسائل التمويل للتبادل التجاري واقامة المشاريع الاستثمارية، في ضوء التطور الايجابي والمتسارع في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ونتائج الزيارات المتبادلة بين المسؤولين ورجال الأعمال كان اخرها زيارة وزير الاقتصاد التركي على راس وفد من رجال الأعمال لالاتراك الذين ابدواهتماما في المشاريع المقامة في منطقة المفرق التنموية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة واطلاعهم عن كثب على تجارب شركات تركية متواجدة في الأردن و تستثمر في المناطق التنموية وفي العقبة. ومن جانبه قدم سعادة السيد علاء الدين شرحا حول نشاة بنك التصدير والاستيراد التركي ودوره في دعم نشاطات القطاع الخاص في تركيا من خلال توفير التمويل اللازم للتبادل التجاري واقامة المشاريع الانتاجية ومشاريع المقاولات والبنى التحتية وكذلك دعم وتوفير التمويل لقطاع الخدمات كما بين ان نشاطات البنك تمتد لخارج تركيا ولديه علاقات وثيقة مع قطاع البنوك في اسيا الوسطى ويطمح لتوسيع نشاطاته لتشمل دول الشرق الاوسط وخاصة الأردن نظرا للعلاقات المتميزة بين البلدين حيث سيقوم البنك بتقديم التمويل عن طريق البنوك التجارية ومن ثمة القطاع الخاص وشرح سياسة البنك والية تقديم القروض داخل وخارج تركيا، كما افاد بان البنك بصدد دراسة امكانية تقديم خدمات التمويل الاسلامي. وقدم نائب المدير العام معلومات تفصيلية عن خدمات البنك ونشاطاته للمستثمرين ورجال الأعمال والبنوك الأردنية من خلال لقاء مفتوح عقد عقب ذلك في غرفة صناعة الأردن.

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية

JEDCO
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
Jordan Enterprise Development Corporation

منذ انطلاقتها في عام ٢٠٠٣ والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، تضع نصب عينيها دعم و تطوير القطاعات الاقتصادية الأردنية من خلال دعمها للمشاريع الاقتصادية، تطوير قدراتها الفنية والانتاجية والمساهمة في تنمية الصادرات الوطنية تفخر (JEDCO) بشراكتها الحقيقية مع القطاع الخاص والذي يسهم بدور رائد في دعم مساعي الأردن في خططتها لتنفيذ الاصلاح السياسي و التحديث الاقتصادي .

قامت الحكومة بإلحاق ودمج برنامجي تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية JUMP والبرنامج الأردني الأوروبي للتصدير EJEPبالمؤسسة في عام ٢٠٠٦، وذلك حرصاً من الحكومة على رفع القدرة التنافسية وتسريع وتيرة التنمية، وبالتالي تقديم خدمات كاملة ومتكاملة للمستفيدين، وكذلك العمل على رفع كفاءة الشركات وقدراتها ليمكنها من الإستفادة من الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية التي وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية، وتمكينها من مواجهة تحديات العولمة واختراق الأسواق غير التقليدية .

وتتلخص الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية:

* زيادة القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.
* المساهمة في تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها وفقا للسياسات المعتمدة من قبل الحكومة.
* دعم وتنمية روح المبادرة والابتكار.
* تحديد و إدارة مصادر التمويل .

وتقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على إشراف وتنفيذ مجموعة من البرامج الإقتصادية المختلفة والتي تشكل حزمة متكاملة تمكن متلقي الخدمة من البدء في إطلاق مشروعه أو تطوير مشروعه القائم وهي:

صندوق تنمية المحافظات:

ضمن سياق سلسلة المبادرات الملكية السامية في مجال التنمية المحلية، أعلن جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (حفظه الله) بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ عن إنشاء صندوق لتنمية المحافظات برأسمال يبلغ ١٥٠ مليون دينار بمساهمة من الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص وتم تكليف المؤسسة بتنفيذ وإدارة أعمال صندوق تنمية المحافظات ضمن إطارها القانوني، حيث يهدف الصندوق إلى الإستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سواء كانت قيد التأسيس والإنشاء أو الشركات القائمة التي تهدف إلى البدء أوالتوسع في المشاريع الإنتاجية (في قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة)ذات جدوى إقتصادية وذات أثر واضح وقيمة مضافة عالية على الإقتصاد والمجتمع المحلي وقادرة على توظيف عمالة أردنية عالية وإحلال العمالة الوافدة تحقّق عائد منخفض على الإستثمار

للصندوق بما يحقق إستدامة أعماله، وحيث إستطاعت المؤسسة منذ بداية إطلاق أعمال الصندوق من خلال مرحلتيه وحتى هذه اللحظة تقديم التمويل إلى ١٠٧ مشروع وبحجم إستثمار يتجاوز ١٠٥ مليون دينار وبحجم تمويل يبلغ ٤٧,٢٨٣ مليون دينار ومما سوف يعمل على إستحداث فرص عمل متوقعة بعد التنفيذ بواقع ٣,٠٣٩ فرصة عمل .

برنامج دعم الصناعة / برنامج دعم المؤسسات وتطوير الصادرات (SEEDP /JUMPII)

تبلغ منحته ١٦ مليون يورو، يعمل على تطوير القطاعات الصناعية والصناعات الزراعية الأردنية، ويهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذين القطاعين وإستحداث فرص محلية جديدة إضافة الى مساعدة الشركات الأردنية في التوسع نحو الأسواق العالمية، وقد تمكنت المؤسسة من خلال إشرافها وإدارتها على المرحلة الأولى والثانية لبرنامج دعم المؤسسات الصناعية وتطوير الصادرات وبرنامج تحديث وتطوير قطاع الصناعة JUMP I من تقديم الدعم لـ ٥٧٠ شركة وبحجم إستثمار يتجاوز ٤٢ مليون دينار وبحجم تمويل يبلغ ٢٢,٣٧٥ مليون دينار ومما سوف يعمل على إستحداث فرص عمل متوقعة بعد التنفيذ بواقع ٢,٤٧٣ فرصة عمل .

برنامج دعم الخدمات / برنامج تحديث وتطوير قطاع الخدمات (JSMP II) :

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير قطاع الخدمات في الأردن، ويقدم البرنامج الذي تبلغ ميزانيه ١٦ مليون يورو مجموعة متنوعة من المنح وخدمات الدعم لشركات قطاع الخدمات الأردنية التي تستهدف تعزيز مهارات رأس المال البشري وزيادة القدرة التنافسية وخلق فرص عمل محلية جديدة، وتشجيع الصادرات إلى الأسواق الدولية، وإستطاعت المؤسسة من خلال برنامج دعم الخدمات تقديم لـ ٢٦٧ شركة خدمية وبحجم إستثمار يصل إلى ٢٠ مليون دينار وبحجم تمويل يبلغ ١٣,٣٠٦ مليون دينار ومما سوف يعمل على إستحداث فرص عمل متوقعة بعد التنفيذ بواقع ١,٠٧٥ فرصة عمل .

برنامج الريادة والإبداع (JIC Network):

قامت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة بتأسيس شبكة مراكز الإبداع الأردنية (JIC Network) المكونة حالياً من ٧ مراكز لكل منها اختصاص معين فمنها ما يعنى بالصناعات الخفيفة، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والقطاع الهندسي، وتتوزع هذه الحاضنات على محافظات المملكة على النحو التالي: اثنتان في اربد، واحدة في الكرك، واحدة في جرش، وثلاث في العاصمة عمان احداها مخصصة للنساء، وتقوم الشبكة من خلال مراكزها بتقديم الخدمات المختلفة للمشاريع المبتدئة سواء أكانت في مجال الدراسات المالية والاستشارات القانونية والبرامج التدريبية، وخدمات تشبيك أصحاب المشاريع بمصادر تمويلية (Angel fund networks)، وإستطاعت المؤسسة من خلال هذا البرنامج تقديم لـ ٩٦ شركة خدمية وبحجم إستثمار يصل إلى ٨٦٩ آلف دينار وبحجم تمويل يبلغ ٨٦٥ آلف دينار ومما سوف يعمل على إستحداث فرص عمل متوقعة بعد التنفيذ بواقع ١٠٢ فرصة عمل .

اللجان القطاعية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

تحقيقا لرؤية جمعية رجال الأعمال الأردنيين في ريادة جمعيات الأعمال من خلال تكريس خبرة أعضائها في تطوير المناخ الاستثماري في المملكة من أجل تعزيز بيئة أعمال داعمة للاقتصاد الوطني ورسالتها الموجهة لتوفير البيئة اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره الريادي، لتأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تحفيز الاستثمار بما يتوافق ومصلحة الاقتصاد الوطني وللوصول لأهداف الجمعية في توضيح وجهات نظر وحاجات ومصالح مختلف القطاعات المهنية التي تشكل في مجموعها قطاع الأعمال في الأردن فقد اقر مجلس إدارة الجمعية إجراءات تشكيل اللجان القطاعية من أعضائها ليتولوا أداء دورهم في تحقيق أهداف الجمعية في خدمة مصالح أعضائها وخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني ولتأخذ الجمعية الدور الريادي المناط بها في تمثيل قطاع الأعمال في الأردن على الصعيدين المحلي والخارجي .

وعليه تم تشكيل احد عشر لجنة تطوع أعضاء الجمعية ذوي الخبرة والاختصاص بالانضمام إليها وهذه اللجان هي :

- لجنة قطاع التجارة العامة
- لجنة القطاع المالي والتأمين
- لجنة قطاع الرعاية الصحية
- لجنة الطاقة والمياه
- لجنة السياحة والسفر
- لجنة النقل
- لجنة قطاع الصناعة
- لجنة قطاع التعليم
- لجنة قطاع الزراعة
- لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- لجنة الإنشاءات

وقد استكمل تشكيل ٧ لجان حتى ألان باشرت بعقد اجتماعاتها في مقر الجمعية ويتم خلالها بحث مختلف القضايا المعنية وبحث المشكلات والمعوقات التي يعاني منها كل قطاع.

المشاركة باللجان المشتركة الوزارية والعليا

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعات عدد من اللجان الوزارية والعليا المشتركة مع عدد من الدول العربية التي عقدت خلال النصف الأول لعام ٢٠١٤ قدمت خلالها مقترحات حول سبل تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية التي تربط الأردن مع تلك الدول ، والمعوقات والصعوبات التي تعترض سبيل التبادل التجاري معها، حيث شارك عضو مجلس إدارة الجمعية السيد حسام الدين الهدهد باجتماعات اللجنة العليا الأردنية اليمنية التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٩-٢٠١٤/١/٣٠، كما شارك سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي عضو مجلس إدارة الجمعية في اجتماعات اللجنة العليا الأردنية- المصرية التي عقدت في القاهرة خلال الفترة ١١-٢٠١٤/٢/١٢. قدم خلالها توصيات مجلس الأعمال الأردني المصري بين الجمعية وجمعية رجال الأعمال المصريين لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين في قطاعات عدة .وشارك معالي السيد حمدي الطباع في اجتماعات اللجنة العليا الأردنية – السودانية التي عقدت في عمان خلال الفترة ٣/٣٠-٢٠١٤/٤/٢ وتم خلالها التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال الأردني السوداني المشترك بين اتحاد أصحاب العمل السوداني والجمعية وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن.

الموقع الإلكتروني لجمعية رجال الأعمال الأردنيين يحصد الجائزة البرونزية

حصد الموقع الإلكتروني لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الجائزة البرونزية لأفضل موقع إلكتروني عن فئة جمعيات الأعمال المتخصصة، من الجوائز التي تم الإعلان عنها خلال حفل نظمه مؤسسة ميديا سكوب في عمان، وقد استلم الجائزة مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

وقامت الجمعية بتحديث وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الانترنت من خلال عنوان الرابط www.jba.com.jo والذي يقدم مزيداً من المعلومات والبيانات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار، بشكل يتيح الوصول إلى المعلومة بشكل أسرع، وقد تم إعادة تصميم جميع صفحات الموقع بشكل يسهل عملية التصفح والإطلاع بما يتناسب و المعايير الفنية الدولية ذات الصلة التي تساهم في تحسين أداء وكفاءة الموقع الإلكتروني.

إن إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد جاء ضمن خطة شاملة للجمعية أقرت من مجلس إدارة الجمعية للاستمرار في خطى الجمعية في تعزيز خدمة أعضائها والتي تصب في إطار مواكبة أبرز التطورات والتقنيات المستخدمة.

العائد والأمان

مع بنكي... للنجاح

بنك الإسكان يتيح لك عبر مركز خدمات الإستثمار أفضل الخدمات والحلول الإستثمارية المبتكرة والمتنوعة والتي يتم تصميمها خصيصا لتلبية أهدافك المالية:

- صناديق الإستثمار العالمية (أسهم، سندات)
- خدمات الوساطة المالية (محلية، إقليمية، عالمية)
- التعامل بأدوات الدين (السندات والصكوك العالمية)
- شهادات الإيداع
- خصوصية الخدمة والتواصل من خلال فرع الخدمات المصرفية الخاصة
- خدمات استشارية في مجال الإستثمار

تفضل بزيارة مركز خدمات الاستثمار منطقة الدوار الرابع باتجاه الدوار الخامس، شارع رياض المفلح/ مبنى رقم 7
مركز خدمات الإستثمار 06 500 5555 فرعي 5343
البنك الفوري 06 5200400

بنك الإسكان
Housing Bank
My bank for life

Housing Bank for Trade and Finance @TheHousingBank / www.hbtf.com

الحمد لله من قبل ومن بعد...

للعام الثاني على التوالي

The Banker

تمنح

البنك الإسلامي الأردني

جائزة

أفضل بنك إسلامي في الأردن

لعام ٢٠١٤

حافظ البنك الإسلامي الأردني بفضل إستراتيجية إدارته الحكيمة على موقع ريادي في السوق المحلية وبمستوى نمو قوي ومستمر في حقوق الملكية والأرباح والأصول وشبكة الفروع والصرافات الآلية، وتلبية حاجات متعامليه بإطلاق منتجات تمويلية مبتكرة وحلول مصرفية تكنولوجية متطورة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

البنك الإسلامي الأردني

شركاء في الإنجاز

عضو مجموعة البركة المصرفية